مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

موقف الإمام الماتريدي من الثنوية والمجوس

"دراسة تحليلية"

الدكتور عبدالإله بن عبدالعزيز التويجري

الأستاذ المشارك بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم

Aatoiejry@qu.edu.sa

ملخص البحث. يسلط البحث الضوء على موقف الإمام الماتريدي من الثنوية والمجوس، عبر استكشاف لوصفه ونقده لهما، بطريقة تحليلية، تهدف إلى إظهار مقالات الثنوية والمجوس وإبطالها، وجاء البحث في تمهيد تعريفي بالإمام الماتريدي ثم تعريف بالثنوية والمجوس، ومقالات الثنوية، وفرقها، ومقالات المجوس. وتحصـــل من نتاج البحث: قدرة الماتريدي على الجدل الديني وتميزه في عرض ونقد الأديان، وأن الثنوية والمجوس ديانتان مختلفتان في نظر الماتريدي، وأن شرح مقالتهم كافٍ في إبطالها.

الكلمات المفتاحية: الماتريدي، الثنوية، المجوس، الأديان.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، وبعد.

فإن الجدل بين الأديان المؤسس لعلم الأديان كان ظاهراً في جهود الأوائل من علماء المسلمين، وقد تنوعت أساليبهم في الرد على الأديان المختلفة، وممن لهم دور بارز في أوائل القرن الرابع الهجري الإمام أبو منصور الماتريدي، وكان في ركب العلماء الأوائل الذين وصلنا إنتاجهم في الرد واثبات الحجج والبراهين في إبطال الأديان المحرفة، ولا سيما الوثنيات المنتشرة في زمانه، وموطنه: ما وراء النهر، لذا كان هذا البحث يتناول جهود الماتريدي في درس الأديان، وقد عنونته بـ : موقف الإمام الماتريدي (ت٣٣٣هـ) من الثنوية والمجوس، دراسة تحليلية.

مشكلة البحث:

يسلط البحث الضوء على موقف الإمام الماتريدي من الثنوية والمجوس، وذلك عبر محاولة الإجابة على سؤالين أساسيين:

الأول: ما موقفه من الثنوية؟

والثاني: ما موقفه من المجوس؟ باعتبار أن هاتين الديانتين من أهم ما عني به الماتريدي من الأديان.

ويندرج تحتهما عدة تساؤلات أخرى تظهر في البحث.

أهداف البحث:

يحاول الباحث الوصول للأهداف الآتية:

- بيان أهم السمات للثنوية والمجوس التي تجلت عصر الماتريدي من جهة نظره .
- بيان أهم مقالات الثنوية وفرقها ونقدها من وجهة نظر الإمام الماتريدي.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

- بيان أهم مقالات المجوس ونقدها من وجهة نظر الإمام الماتريدي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

- أنه يمثل حلقة في سلسلة متواصلة تظهر جهود علماء المسلمين في حقل الأديان.
- أنه يبرز وصف الإمام الماتريدي للمقالات الثنوية والمجوسية، والذي تميز بقرب عهده من رواة مقالاتهم، وتوفر مصادرهم وآثارهم في زمنه، القرنين الثالث والرابع الهجريين.
- أن الإمام الماتريدي ممن تميز في رده على الثنوية والمجوس، فهذا البحث تحليل وإبراز لهذا التميز.

حدود البحث:

يتناول البحث كحد موضوعي: موقف الإمام الماتريدي من الثنوية والمجوس، وكحد مرجعي: عبر كتابيه: كتاب التوحيد، وكتاب تأويلات أهل السنة.

منهج البحث:

إن المنهج المستخدم لتجلية موقف الإمام الماتريدي من الثنوية والمجوس، هو التحليلي، ليظهر جهوده في وصف الأديان، ويحاول الوقوف على أوجه نقده لها، وإبرازها، من خلال تتبع ما في كتابيه الدالين عليه: كتاب التوحيد، وتأويلات أهل السنة المعروف بتفسير الماتريدي.

كما تم استخدام الطريقة المتبعة في رسم البحوث العلمية من الاعتماد على المصادر المتخصصة، ونظام العزو والإحالة، الحفاظ على الطرائق الإملائية الحديثة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

خطة البحث:

الشكل البحثي يتضمن: تمهيداً، وأربعة مباحث، وخاتمة، وفهارس، كالتالي:

فالتمهيد، وفيه التعريف بالإمام الماتريدي.

والمبحث الأول: التعريف بالثنوية والمجوس.

والمبحث الثاني: موقف الإمام الماتريدي من الثنوية.

والمبحث الثالث: موقف الإمام الماتريدي من فرق الثنوية

والمبحث الرابع: موقف الإمام الماتريدي من المجوس.

ثم الخاتمة: وتتضمّن أهم النّتائج والتّوصيات.

والفهارس: وفيها قائمة بالمصادر والمراجع.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

التمهيد: في التعريف بالإمام أبي منصور الماتريدي.

أغفلت كثير من كتب التراجم ذكر الامام أبي منصـــور الماتريدي، ولا ســـيما القريبة من عصـــره وبلده، وأول الإشـارات كانت لدى السـمعاني في الأنسـاب (٥٦٢ ت) [١] ويعزو بعضـهم إهمال ذكره: بُعده عن مركز الخلافة العباسية بغداد [٢] وعزي أيضـاً: إلى عدم توفر النقلة لفكره مبكراً، وتأخر التصـنيف في تراجم مذهبه الفقهي الحنفي [٣] واسـتظهر بعضـهم: أن المحدثين والفقهاء ربما اسـتشـعروا اقتراب آرائه من المعتزلة كما لاحظ ذلك الإمام أبو زهرة وغيره: وقوع آرائه بين المعتزلة والأشاعرة [٤] ولا سيما أن المعتزلة انكسر أمرهم بعد ظهور الأشاعرة، ولم يقع الانتصار لمذهب الماتريدي إلا بعد ظهور الأشـاعرة فكان بعده في الرتبة.[٥] والمقصـد أن سـيرة الإمام الماتريدي لم تنتشـر إلا بظهور أتباعه، فكان غالبها مدوّنة من المقارنات والنظر في تراثه وعصـــره، لذا؛ كانت التقدمة في ذكر عصـــره دلالة عليه.

فعصـــره، عاش الإمام أبو منصـــور الماتريدي في بلاد ما وراء النهر (بخارى وسمرقند وبلخ وغيرها)[٦] واتســـمت أحوال تلك البلاد في القرنين الثالث والرابع – الفترة التي شهدها– بما يلي:

شهدت ولادته التقديرية زمن الخليفة المتوكل العباسي (٢٣٢– ٢٤٧هـــ) وهي زمن تفكك بعض الولايات عن الخلافة ولاسيما البلاد الشرقية؛ فقد كانت الدولة السامانية هي موطن الإمام الماتريدي، وتعاظم سلطانها، وأصبحت

---

(١) الانساب للسمعاني (٣/١٢) ت. المعلمي ط. دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٩٧هـ.
(٢) د. فتح الله خليف في مقدمة تحقيق كتاب التوحيد (ص١٠).
(٣) د. أحمد الحربي في الماتريدية (ص٨٣).
(٤) ينظر: تأريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة ص٢٩٥، مقدمة تحقيق التوحيد د. بكر أوغلي وآروتشي (ص ١٦).
(٥) يقول أحمد أمين في ظهر الإسلام (٤/ ٩٥): (وقد انتصر للمذهب الماتريدي كثير من علماء الحنفية مثل: فخر الإسلام البزدوي، والتفتازاني، والنسفي، وابن الهمام، إلى غيرهم، ولكنهم لم يبلغوا، والحق يقال، مبلغ أتباع الأشعري؛ فرجح مذهب الأشعري، وزاد انتشاره، وكثر أتباعه)
(٦) يوجد أغلبها الآن في دولة أوزبكستان..

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

بلدانها محلاً للمنافسة الفكرية مع عواصم بلدان العالم الإسلامي، فكثر العلماء على اختلاف مشاربهم، يقول ابن خلكان: أما الملوك السامانية فكانوا سلاطين ما وراء النهر وخرسان، وكانوا أحسن الملوك سيرة ... وكان يغلب عليهم العدل والدين والعلم)[١] فلم تعاني البلاد من التقلبات السياسية سوى بعض حالة الحكم السامايي، أو الحروب والفتن، وكانت محلا لمستقر العلم والعلماء.

كان لكثرة العلماء في القرن الثالث في بلاد ما وراء النهر أثر بارز في محو آثار الزندقة وبقايا المجوسية والوثنيات، وتأسيس العلوم الإسلامية فيها.

وفي تلك البلاد غلبت المناهج الكلامية، وكثرت الجدالات بين المذاهب الفقهية والمناظرات الكلامية، ولا سيما بين الفقهاء والمعتزلة، مما جعل العلوم العقلية تتفوق في تلك البلاد، وكانت العلوم الملّية (الدينية) وغير الملّية صنعة يتقدم بها العلماء لدى الملوك السامانيين ووزرائهم.

كان فقه الإمام أبي حنيفة هو السائد في بلاد ما وراء النهر، وينازعه الفقه الشافعي أحياناً، وآراء المحدثين، فكانت المناظرات قائمة على سوقها بينهم[٢].

وأمّا حياته الشخصية، وسماته الفكرية. فهو الإمام أبو منصور: هو محمد بن محمد بن محمود، الماتريدي السمرقندي موطناً، الحنفي مذهباً، إمام المذهب الكلامي، الملقب: بإمام الهدى وإمام المتكلمين، وقدوة أهل السنة، ومصحح عقائد المسلمين، وغيرها.. لا يعرف تأريخ ولادة على التحديد لكن يُجزم بأن ولادته كانت قبل ٢٤٨هـ حيث وفاة شيخه محمد بن مقاتل الرازي، وكانت وفاته عند أغلب من ترجم له سنة ٣٣٣هـ في سمرقند[٣].

عاش الإمام الماتريدي في سمرقند وبلاد ما وراء النهر ولم تذكر التراجم له رحلات للمشرق أو الحجاز أو غيرها من البلدان، فتلقى العلم عن علماء بلاده ، حيث كانت زاخرة بالمتبحرين في مختلف العلوم، فكان من أشهر شيوخه:

---

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/٢٤٥)

(٢) ينظر: تأريخ المذاهب الإسلامية للإمام أبي زهرة (ص ١٧٦).

(٣) ينظر إمام أهل السنة والجماعة د. المغربي (ص١٥)، الماتريدية للحربي (ص ٩٦)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

محمد بن مقاتل الرازي (٢٤٨هـ) إمام أهل الرأي بالري، من أصحاب محمد بن الحسن، وروى عن أبي مطيع البلخي صاحب أبي حنيفة. وتفقه على: نصير بن يحي البلخي (٢٦٨هـ) الحنفي المتكلم، وأبو نصر أحمد بن العباس العياضي السمرقندي الفقيه الحنفي، وأبو بكر الجوزجاني، وهؤلاء ممن تفقه على أبي يوسف ومحمد بن الحسن صاحبي أبي حنيفة، وبهذا اتصل سند الإمام الماتريدي به. كما أخذ عنه جملة من التلاميذ، أشهرهم: أبو القاسم الحكيم السمرقندي (٣٤٢هـ) وأبو الحسن الرستغفني (٣٥٠هـ) وأبو محمد البزدوي (٣٩٠هـ).

وبتتبع حياة الماتريدي يظهر قيامه بالدفاع عن العقائد الإسلامية حسب رأيه أمام العقائد والثقافات في عصره، ومن أهمها: الثنوية والمجوسية ومنكرو النبوات، كما دافع عن معتقد الإمام أبي حنيفة (١٥٠هـ) بأدوات عصره الكلامية، ولا سيما أمام المعتزلة الذين كان لهم شهرة زمن المأمون (٢١٨هـ) ثم انكسارهم زمن المتوكل (٢٤٧هـ) فكان للماتريدي ردود على شيوخ المعتزلة كالكعبي البلخي (٣١٩هـ) فرد عليه في ثلاث كتب: أوائل الأدلة ووعيد الفساق وتهذيب الجدل، كما رد على غيره، فكان تراثه مؤسساً لمدرسة كلامية داخل المذهب الحنفي في بلاد ما وراء النهر، تضاهي مدرسة الأشعرية في بغداد، ونالت شهرتها بعد ذلك منسوبة إليه، فنال شهرة علمية مرموقة في التأريخ الإسلامي، حتى لقب برئيس أهل السنة والجماعة، وهذا يدل على تفوقه العلمي وعلو كعبه في العلوم والفنون، مما يشير إلى سماته الشخصية والتي من أهمها: نبوغه العقلي، واستقلاليته الفكرية، وتنوع معارفه بين العلوم الملية والحكمية، ومشاركته في مشكلات زمانه، وبناؤه الفقهي المؤسس على أصول أبي حنيفة من العناية بالدراية أولاً، فلم يكن للرواية حضور كبير في ثقافته، بل كان يغلب عليه التميز الفقهي والأصولي وبه تفرّد عن المدرسة الحنفية الأصولية العراقية التي غلب عليها الأثر الاعتزالي وبناء الأصول على الفروع الفقهية.. مما جعله يسلط سهام نقده على بعض أعلام المعتزلة وإن انتسبوا للحنفية، مستخدما الأدوات الكلامية، والمقدمات المنطقية والجدل العقلي في بناء أصوله الفقهية والعقدية، فكان رائد الحنفية في الفروع والأصول في بلاد ما وراء النهر ولاسيما سمرقند.. وقد نقل أقواله الأصولية: علاء الدين السمرقندي في ميزانه، واللامشي في أصول الفقه،... ولما انطفأ الاعتزال في العراق في القرن الخامس ونجم مذهب الأشاعرة كان الحنفية بين خيار مذهب الأشعري أو الماتريدي والأخير سنده المحفوظ إلى أبي حنيفة وأصحابه لا يشاركهم فيه غيرهم من المذاهب الفقهية فلم يعرف ماتريدي إلا وهو حنفي الفروع.. وكان

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

الإمام أبو زيد الدبوسي الحنفي (ت ٤٣٠) (في كتابه تقويم الأدلة) الذي دخل العراق قادما من بلاد ما وراء النهر من أوائل من أختار أصوليات حنفية بغداد وكلاميات الماتريدي مجتنباً الأثر المعتزلي الذي دخل على من سبقه من حنفية بغداد كالكرخي (ت٣٤٠) وتلميذه الجصاص (ت ٣٧٠) وغيرهما.[١] وبعده جاء البزدوي (ت ٤٨٢) والسرخسي (ت ٤٩٠) ثم أبي البركات النسفي (ت ٧١٠) وبهذا حفظ المذهب الكلامي لأبي منصور الماتريدي..

فكان لهذه الشخصية مدرستها الفكرية الكلامية التي انتظمت وتكاملت، وكان من أهم سماته الفكرية:

١/ اتخاذ العقل وسيلته في بناء المعتقد وتقديمه له، مع الاهتمام بالنقل، فاستخدم في الاستدلالات الكلامية مع الدلائل القرآنية في إثبات العقائد كأدلة وجود الله، وكان له اهتمام بتتبع الاستدلال القرآني على المطالب العقدية،[٢] وفي الأحاديث لم يكن يكثر الاستدلال بها، ولا سيما وقد توهم كالمتكلمين بأن خبر الآحاد لا ينهض أن يكون حجة في العقائد [٣] .

٢/ محاولة التوفيق بين منهج المدرسة الاعتزالية والظاهرية، وقد قارب منهج السلف في بعض المسائل، ولا سيما فيما يظهر فيها تواتر النصوص كالسمعيات من اليوم الآخر والنبوات، ومال إلى التأويل الكلامي في صفات الله، مثبتاً لبعض الصفات دون بعض، خلافاً للسلف.

٣/ انتهاج قولاً وسطا في القدر، وفعل العباد واختيارهم بين الجبرية والقدرية، وسلك الماتريدي بمسألة الحسن والقبح للأفعال مسلكا وسطاً ، من كونها مدركة بالعقل مع ترتيب الثواب والعقاب على ورود السمع.

وفي الجملة، فقد خط الإمام الماتريدي أفكاره بذاته، متأثراً بثقافات عصره، فلم يكن مقلداً لمذهب، ولم يبرز حتى كان من مفكري الحنفية وسلاطينها من أعاده إماماً لمذهبه المنسوب إليه. وكان **من أهم آثاره** التي وصلت إلينا:

---

(١) ينظر: المقدمة لابن خلدون (ص ٤٢٠).

(٢) في كتاب التوحيد ما يقرب من ٤٥٠ آية، فضلا عن تفسيره المهتم بإبراز المعاني العقدية حسب تصوره.

(٣) ينظر مقدمة كتاب التوحيد للماتريدي.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

- كتاب تأويلات أهل السنة، والمسمى تفسير الماتريدي، وهو من التفسير بالمعقول. وطبع مرات: بتحقيق، الأستاذة فاطمة الخيمي، وتحقيق الدكتور مجدي باسلوم، وتحقيق الدكتور مستفيض الرحمن لجزء الفاتحة والبقرة، وتم تحقيقه مؤخرا بإشراف د.بكر أوغلي في سبعة عشر مجلدا في استنبول ٢٠١١م[١] .
- كتاب التوحيد، ويعرف باسم كتاب التوحيد وإثبات الصفات ، مطبوع مشهور[٢] .
- رسالة فيما لا يجوز الوقف عليه في القرآن، مخطوطة بورقة واحدة.

وله كتب نسبت إليه لا يعرف لها نسخ، منها: كتاب المقالات، وكتاب الأصول، ويعرف باسم أصول الدين، أو الأصول في أصول الدين، أو الدرر في أصول الدين، والرد على القرامطة، ورد الأصول الخمسة لأبي محمد الباهلي، ورد أوائل الأدلة للكعبي، ويعرف باسم كتاب رد أهل الأدلة، ورد تهذيب الجدل للكعبي، ويعرف باسم الرد على تهذيب الكعبي في الجدل، ورد وعيد الفساق، ويعرف باسم رد كتاب الكعبي في وعيد الفساق، ورد كتاب الإمامة، ويعرف باسم كتاب رد الإمامة لبعض الروافض، وبيان وهم المعتزلة، ويعرف باسم كتاب بيان أوهام المعتزلة. وله في أصول الفقه كتابان، ولا يعرف لهما نسخ: كتاب الجدل، ومآخذ الشرائع. قال عنهما علاء السمرقندي: (وقع في غاية الإحكام والإتقان، لصدوره ممن جمع الفروع والأصول، وتبحر في علوم المشروع والمعقول) ثم ذكر أنهما هجرا؛ إما لتوحش الألفاظ والمعاني أو لقصور الهمم والتواني. [٣] وهذا يشير إلى أن مدرسته الأصولية أسبق من مدرسته الكلامية فضعفت الأولى وقويت الثانية. كما نسب إليه كتب أخرى لا تثبت.[٤]

---

(١) الإحالة في هذا البحث على تحقيق د. باسلوم. ط. دار الكتب العلمية، بيروت ط.٢٠٠٥م.

(٢) الإحالة في هذا البحث على طبعة فتح الله خليف، ط. دار الجامعات المصرية.

(٣) ميزان الأصول في نتائج العقول (ص٤)، ت.د.محمد زكي ط.١ ١٩٨٤م.

(٤) ينظر في سرد آثاره: تبصرة الأدلة للنسفي (٣٥٩/١) ، كشف الظنون لحاجي خليفة (١٤٠٦/٢)، إمام أهل السنة والجماعة للمغربي (ص ٢٩)، والماتريدية د.الحربي (ص ١٠٩)، وغيرها.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

يلاحظ بالنظر لآثاره: تعلقها بالجدل والمقالات والرد على المخالفين، ولاسيما المعتزلة من الفرق والثنوية من الديانات، وظهر فيها أنه مشارك في العلوم، وإن حالة فقدان كثير منها جعل مدرسته الكلامية والأصولية في بطون كتب غيره، وجعل من ترجمته نزراً نتفاً لا تليق بمكانته، ومتأخرة عن زمانه.

المبحث الأول: التعريف بالثنوية والمجوس.

الثنوية: في اللغة: من ثَنَّيْتُ الشيء تثنية جعلته اثنين. فالتثنية من إضافة شيء لأخر ليكون اثنين[١] .

وفي تعريف الديانة الثنوية: قال ابن الجوزي: (وهم قوم قالوا صانع العالم اثنان؛ ففاعل الخير نور، وفاعل الشر ظلمة، وهما قديمان لم يزالا ولن يزالا قويين، حساسين، سميعين، بصيرين، وهما مختلفان في النفس والصورة، متضادان في الفعل والتدبير)[٢]

والمجوس: في اللغة: من مجست الرجل وتمجس، كلمة معربة، أي: دخل في دين المجوس[٣] ، وأصلها: اسم لرجل أو قبيلة أو وصف لعبادة النار، وعرفت الديانة: بأنها ديانة فارس، وبأنهم عبدة النار القائلين بالأصلين للعالم: النور والظلمة[٤]، واختلف في بدء زمانها، قال السكسكي: (فكان بدء مذهبهم زمان شريعة موسى عليه السلام... وهم يعبدون النار)[٥] بينما يذكر ابن خلدون في تأريخه: أنهم من أقدم الأمم، ونسب إليهم ديانات فارس، ومنها

---

(١) ينظر: العين (٢٤٢/٨)، الصحاح (٢٢٩٥/٦)، لسان العرب (١١٥/١٤).

(٢) تلبيس إبليس (ص٥٩) وينظر: درء التعارض لابن تيمية (٩/ ٣٤٦)، الملل والنحل (ص ٦١٨)، التمهيد (ص٦٨)، الشامل للجويني (ص١١٨)، المغني للقاضي عبد الجبار (١٠/٥).

(٣) ينظر: الصحاح (٩٧٧/٣)، لسان العرب (٨/ ٩٩).

(٤) ينظر: تلبيس إبليس لابن الجوزي (ص ٧٠)، الفصل لابن حزم (٨٦/١)، الملل والنحل (ص ٥٦٩)، الجامع لأحكام القران للقرطبي (٢٣/١٢)، فتح القدير للشوكاني (٤٤٣/٣).

(٥) البرهان (ص٩٠)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

الثنوية، وأن زرادشت أعاد ترتيب المجوسية، وجعل لهم كتاب يعرف بالأبستاق (أوفستا) وشرحه زرادشت بزندا، وهو عندهم بمثل النبي(١) .

وعند كثير من أصحاب الفرق والمقالات المغايرة بين الثنوية والمجوس، وأن لكل منهما فرقا مستقلة، وإن اجتمعتا في القول بالاثنين، منهم: الباقلاني، والجويني، والشهرستاني، وابن الجوزي(٢) . واختار القاضي عبدالجبار وابن تيمية وغيرهما عدّ المجوس من الثنوية(٣) . وعند ابن خلدون عدّ الثنوية من المجوس(٤). وصنيع الماتريدي يدل على أنه يختار أن الثنوية مغايرة عن المجوس ويميز بينهما، فللثنوية طوائفها ومعتقداتها، وللمجوس طرائقهم ومعتقداتهم، فأشار إلى انقسام الثنوية إلى فرق، فذكر أنها انقسمت إلى ثلاث فرق: المنانية، والديصانية، والمرقيونية (٥) ولم يتطرق لفرق المجوس أو طوائفهم، ولا سيما الزرادشتية الذي اشتهرت بها(٦). كما لم يتطرق إلى أيهما أقدم ديانة: الثنوية أو المجوس؟

---

(١) في تأريخه (ديوان المبتدأ والخبر) (١٨١/٢). وينظر: المغني (١٩/٥)، الملل والنحل (ص٥٦٩)، تمهيد الأوائل (ص ٧٥).

(٢) ينظر: تمهيد الأوائل (ص٦٨)، الشامل للجويني (ص١١٨)، تلبيس إبليس (ص٥٩).

(٣) ينظر: المغني (١٥/٥)، الجواب الصحيح (٣٥١/١).

(٤) ينظر: تأريخ ابن خلدون (ديوان المبتدأ والخبر) (١٨١/٢).

(٥) التوحيد (ص ١٥٧). وأضاف الرازي وغيره فرقة رابعة : المزدكية، واشتهرت بالإباحة والخلاعة. ينظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص١٠٤ – ١٠٧)، والملل والنحل (ص ٦٣١). وعدها ابن حزم في الفصل (٣٤/١) من المجوس.

وأضاف القاضي عبدالجبار للثنوية: فرقة الماهانية (جعلها الشهرستاني من المزدكية، وابن النديم من المرقيونية) وفرقة الصيامية وفرقة المقلاصية وفرقة المجوس. ينظر: المغني (١٦/٥- ١٩).

(٦) للمجوس فرق ذكرها العلماء، كالشهرستاني فذكر ثلاث فرق: الكيومرثية، والزروانية، والزرادشتية ولها فرق. ينظر: الملل والنحل (ص ٥٧٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

ومما بيّنه الإمام الماتريدي في الثنوية والمجوس ما يلي:

*أن منهم من زعم أنه يقول بالواحد، وبين مرادهم من هذا القول، فقال : (من يَقُول من الثنوية بِالْوَاحِدِ الْعَلِيم فَهُوَ يذهب إِلَى أَنه وَاحِد الْجِنْس إِذْ يَجْعَل جَمِيع الْخيرَات أَجزَاء لَهُ وَذَلِكَ قَول المنانية وَنَحْوهم من الزَّنَادِقَة وَالْمَجُوس فأبطلوا معنى الْوَاحِد) [١]

*وبيّن أنهما ممن يلحقهم اســـم الزنادقة [٢] فقال: (ومذهب الزَّنَادِقَة: أَن الْعَالم كَانَ فعل اثْنَيْنِ لَيْسَ لأَحَدهمَا فِي فعل آخر صنع وَلَا تَدْبِير وَلَا قدرَة، وَأَن كل وَاحِد مِنْهُمَا ينْفَرد بِنَوْع من الْفِعْل من الشَّرّ وَالْخَيْر لَا يقدر عَلَيْهِ الآخر، وَكَذَلِكَ مَذْهَب الْمَجُوس)[٣]

*وأشــار إلى إن الثنوية أخف من المجوس، فقال: (وَهَذَا الَّذِي حكوا، إِن كَانَ هُوَ قَوْلهم فِي الْحَقِيقَة فهم شَــرّ من جَمِيع الثنوية، لِأَن الثنوية قَالَت بإثنين لما رَأَوْا خلق الشَّــيْء لَا عَن شَــيْء غير مُتَصَــوّر فِي الْوَهم عظم عَلَيْهِم القَوْل بِحَدَث الْعَالم لَا عَن شَــيْء، ثمَّ رَأَوْا الْعَالم مُشْــتَمِلًا على خير وَشــر، مَوْصُــوفا كل من فعله الْخَيْر وَالْعدْل بِالصِّــفَاتِ المحمودة، وَمن فعله الشَّرّ والجور بِالصِّفَاتِ المذمومة، استعظموا نسبتهما إِلَى الْوَاحِد فَيكون وَاحِدًا مَحْمُودًا مذموما بِمَا عَلَيْهِ الْعرف فَقَالُوا بإثنين قديمين، وَالْمَجُوس قد استجازوا حدث الْعَالم لَا عَن شَيْء وأصل)[٤]

---

(١) التوحيد (ص ١١٩).

(٢) التوحيد (ص ٤١١). وفي تفسير الزنادقة قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣٧٠/١٢):(جمع زنديق بكسر أوله وسكون ثانيه. قال أبو حاتم السجستاني وغيره: الزنديق فارسي معرب أصله: "زنده كرد" أي: يقول بدوام الدهر؛ لأن زنده: الحياة، وكرد: العمل. ويطلق على من يكون دقيق النظر في الأمور. وقال ثعلب: ليس في كلام العرب زنديق، وإنما قالوا: زندقي لمن يكون شديد التحيل، وإذا أرادوا ما تريد العامة قالوا: ملحد ودهري، بفتح الدال، أي: يقول بدوام الدهر، وإذا قالوها بالضم أرادوا كبر السن. وقال الجوهري: الزنديق من الثنوية... ومن ثم أطلق الاسم على كل من أسر الكفر وأظهر الإسلام) وبنظر: لوامع الأنوار البهية للسفاريني (٣٩٢/١) ، وضحى الإسلام لأحمد أمين (١٤٦/١) ط. الثانية.

(٣) التوحيد (ص ٩١).

(٤) التوحيد (ص ١٧٣).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

*كما بيّن أن ما اختص به المجوس والثنوية من بين الأديان هو القول بأن خالق الشر غير خالق الخير، وأن مقالة القدرية من المعتزلة وغيرهم مجوسية ثنوية[١] فقال: (أجمع أهل الْكَلَام على ذمّ اسْم الْقَدَرِيَّة، وتبرأ كل مِنْهُم عَنهُ، وَقد روى فِي ذَلِك عَن رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم مَا يُمكن السَّبِيل إِلَى معرفَة من لَهُ حَقِيقَة هَذَا الاسم، وَهُوَ قَوْله: (الْقَدَرِيَّة مجوس هَذِه الْأمة)[٢] وَمَعْلُوم أَنه أَرَادَ بِهِ ذمّ أَهلهَا، بِمَعْنى شاركوا فِيهِ الْمَجُوس فِيمَا خَالف بِهِ الْمَجُوس أهل الْأَدْيَان من القَوْل، لَابُد من تَأمل ذَلِك ليظْهر حَقِيقَة أهل هَذَا الاسم، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه)[٣]

*كما اختار الإمام الماتريدي أن المجوس والثنوية ليسوا من أهل الكتاب؛ ولا ممن أوتوا الكتاب، واستدل لذلك بأدلة:

منها: واقع حالهم من أنهم لم ينسبوا كتاباً لهم[٤] ومنها: قوله تعالى {أَن تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ ١٥٦}[٥] فقال الماتريدي: (فأخبر الله – تعالى – أن أهل الكتاب طائفتان؛ فلا يجوز أن يجعلوا ثلاث طوائف، وذلك خلاف ما دل عليه القرآن؛ ألا ترى أنه لو قال رجل: " إنما لي عليك يا فلان، درهمان "، لم يكن له أن يدعي عليه أكثر من ذلك، ولو قال: " إنما لقيت اليوم رجلين "،

---

(١) ينظر: التوحيد (ص ٣١٦، ٣١٧).

(٢) الأثر: رواه أبو داود في سننه (رقم ٤٦٩١) وابن أبي عاصم في السنة (٢٦٨) وغيرهم، وحسنه الإمام الألباني في صحيح الجامع ١٥٠/٤، قال ابن القيم في تهذيب السنن (٣٤٧/٢) : (هَذَا الْمَعْنَى قَدْ رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ حَدِيث اِبْن عُمَر، وَحُذَيْفَة، وَابْن عَبَّاس، وَجَابِر بْن عَبْد اللَّه، وَأَبِي هُرَيْرَة، وَعَبْد اللَّه بْن عَمْرو بْن الْعَاصِ، وَرَافِع بْن خَدِيج)

(٣) التوحيد (ص ٣١٤) وما بعدها. وقد عقد الماتريدي مقارنات متعددة في بيان التحاق القدرية المعتزلة بالمجوس، ينظر: التوحيد (ص ٣١٥. و ص ٢٤٧).

(٤) تأويلات أهل السنة (٣/ ٢٠٠)

(٥) سورة الأنعام، آية: ١٥٦

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

وقد لقي ثلاثة، كان كاذبًا؛ لأن قوله: " إنما لقيت رجلين "، كقوله: لقيت اليوم رجلين، ولا يجوز مثل هذا في أخبار اللَّه؛ لأنه الصادق في خبره عَزَّ وَجَلَّ)[١]

ومنها: ما قال عمر بن الخطاب – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – وهو في مجلس بين القبر والمنبر: ما أدري كيف أصنع بالمجوس، وليسوا بأهل الكتاب؟ "، فقال عبد الرحمن بن عوف: سمعت رسول اللَّه – صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ – يقول: " سُنُوا بِالمجُوسِ سُنَّةَ أَهْلِ الكِتَابِ ". صرح عمر – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – بأنهم ليسوا أهل الكتاب ولم ينكر عبد الرحمن ذلك عليه، ولا أحد من الصحابة – رضوان اللَّه عليهم أجمعين – فلو كانوا أهل الكتاب لقال: " هم أهل الكتاب "، لم يقل: " سُنُّوا بِهِم سُنَّةَ أَهْلِ الكِتَابِ ". وكذلك روي عن الحسن بن مُحَمَّد أنه قال: كتب رسول اللَّه – صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ – إلى مجوس هجر، فقال: " أَدْعُوكم إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلا اللَّه، وَأَنِي رَسُولُ اللَّه فَإِنْ أَسْلَمْتُم فَلَكُم مَا لَنَا وَعَلَيكُم مَا عَلَينَا، وَمَنْ أَبَى فعَلَيهِ الْجِزِيَةُ، غَيرَ آكِلِي ذَبَائِحِهِم، وَلَا نَاكِحِي نِسَائِهِم ".

قال الإمام الماتريدي: (وإلى هذا ذهب أصحابنا – رحمهم اللَّه – في قولهم: إن المجوس ليسوا بأهل كتاب). [٢]

وهذا القول هو قول عامة السلف والفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، خلافاً لأبي ثور وابن حزم والشوكاني،[٣] فقالوا: أنهم من أهل الكتاب، واستدلوا بأن أخذ الجزية منهم دليل على أنهم شملهم خطاب (مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ) . وأجاب الماتريدي عن ذلك بقوله: (وأن أخذ الجزية من المجوس ليس مما تضمنهم قوله: (مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ)؛ لكن بدليل آخر، وهو ما روي

(١) تأويلات أهل السنة (٤٦٣/٣)
(٢) تأويلات أهل السنة (٤٦٥/٣)
(٣) ينظر: السيل الجرار (٢/ ٢٤٥) أحكام أهل الذمة لابن القيم (٨١/١)، المبسوط (١٠/ ١١٩). واختار ابن حزم أن زرادشت نبي المجوس. الفصل (٩٢/١). و الشهرستاني: جعل المجوس والمانوية من قسم أهل الكتاب الذين لهم شبهة كتاب. الملل والنحل ص ٥٥٩.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

عن نبي الله – صَـلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَـلَّمَ – أنه قال " " سُـنُّوا بِهِمْ سُـنَّةَ أَهْلِ الكِتَاب، غَيرَ نَاكِحِي نِسـائِهِم، وَلا آكِلِي ذَبَائِحِهِمْ ")[١]

كما اختار الإمام الماتريدي القول بأن المجوس شابهوا اليهود بشدة الحرص على الحياة كسمة لهم، فقال في تفسير قوله تعالى {وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَـنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ وَٱللَّهُ بَصِـيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ٩٦}[٢]: (أي: هم أحرص الناس على حياة الدنيا من المجوس؛ لأن المجوس لا يؤمنون بالبعث ولا بالقيامة، وهم يؤمنون بها؛ فهم –مع إيمانهم بالبعث، وتصديقهم بالقيامة– أحرص على حياة الدنيا من المجوس الذين لا يؤمنون بالبعث ولا بالقيامة.

وقيل: إنَّه على الابتداءِ. ولا يتنافى بقول: (وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا) ويعني: المجوس (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ)؛ لأنهم يقولون فيما بينَهم: أَلف سنة تأْكل النيروز والمهرجان، ويقولون بالفارسية: هزار ساله بزه)[٣]

---

(١) تأويلات أهل السنة (٢/ ٣٩٦)

(٢) سورة البقرة آية: ٩٦.

(٣) تأويلات أهل السنة (١/ ٥١٦) وينظر: تفسير الطبري حول هذه الآية وحاشية المحقق (شاكر) في تفسير اللفظ الفارسي الموافق لتفسير الماتريدي، (هزاز) بمعنى ألف، و(ساله) بمعنى سنة، و(زه) بمعنى عش.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

المبحث الثاني: موقف الإمام الماتريدي من الثنوية.

لقد استفاض الماتريدي في بحث الثنوية، وأنها من جنس المشركين، وتناولها في كتاباته، وذلك:

في بحثها استقلالاً عبر تناوله آراء ومقالات الأديان في (كتاب التوحيد).

أو في بحثها عرضاً في تعليقه على أصحاب الفرق الإسلامية ولاسيما المعتزلة وأنهم شابهوا الزنادقة أو الثنوية أو المجوس.

أو في تفسيره للآيات القرآنية ولا سيما آيات مجادلة المنكرين للرب أو المشركين.

ومن تتبع حالة موطنه –بلاد ما وراء النهر– وحال زمانه من انتشار آثار الثنوية والزنادقة، يتبين سبب العناية بتتبع أقوالهم أكثر من غيرهم، والرد عليهم، والتنويه عليهم في آيات محاجة المشركين خاصة.

ولهذا سلك رحمه الله في عرض مقالاتهم الإجمال ثم التفصيل لكل فرقة، وأظهر فساد مقالاتهم بطرق متعددة، هي:

الأول: النقد الذي يصدق على كل مبطل، وهو في الثنوية أخص. فقد استخدم الآيات القرآنية الدالة على إبطال مذاهب المشركين، ومنهم الثنوية، كما استخدم الدلائل العقلية في إبطال ما ذهبوا إليه من أقاويل.

ومن أهم ما استخدمه من أدوات:

- شرح المذهب والمقالة وتفصيلها، حيث إن إظهار تفاصيله كاف في إبطاله[١] .
- كما استخدم دليل الخصم دلالة عليه، بما يعرف بقلب الدليل.

---

(١) قال القاضي عبدالجبار في (المغني ٥/١٠) قبل سياقه لمذاهب الثنوية: (اعلم أن كثيراً من المذاهب يستغنى بذكر تفصيله عن التشاغل بذكر نقضه وإفساده؛ لتناقضه في نفسه، وكونه غير مبني على الأدلة والحجاج، وعلى أصول مقررة، ولكن كثيراً منه غير معقول، ومذاهب الثنوية من هذا القبيل)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

- والسبر والتقسيم، ونحوها من الدلالات التي تفسد مقالتهم.

ومما بيّنه الإمام الماتريدي حين استخدم الدلالة القرآنية العقلية، أن الله سبحانه وتعالى حاج أهل الكتاب والمشركين بأنواع الحجج، وخص بعضهم كأهل الكتاب بمزيد من المحاجّة وهي لازمة لغيرهم من باب أولى، ممن هم أدنى منهم في المعتقد كالثنوية والمجوس وغيرهم، فقال : (أن الله خص أهل الكتاب بأنواع الحجج، وجعل المحاجة بينهم وبين رسول الله ﷺ؛ ليوضح أنه –وإن كان مرسلا إلى جميع البشر– كان له التخصيص في المحاجة؛ ... على أن أهل المدينة كانوا أهل كتاب، وأهل مكة كانوا أهل شرك، فحاجَّ كلًّا بالذي هو أحق أن يكلم فيه، وإن كانت الحجة تلزم الفريقين)[١]

وقد ذكر الإمام الماتريدي قاعدة في خذلان الله لأصحاب المذاهب الباطلة، الذين لم يطلبوا الهداية من الله، بخذلانهم بما به يدّعون معرفتهم، فقَالَ رَحمَه الله: (ذكرنَا أقاويلهم لِتَعْلَمُوا مقت الله مِمَّن آثر عداوته وَعدل عَن طَاعَته وَلم يتفكر فِي خلقه بفكر خاضع لَهُ مستغيث بِهِ؛ ليوفقه لدينِهِ وَيفتح عَلَيْهِ بَاب الْحق، لَكِن مَال إِلَى الدُّنْيَا ركوناً إِلَيْهَا ورغبة فِي شهوات نَفسه فَوكل إِلَى نَفسه وَلم يعصمه من عدوه، إِذْ لم يتَضَرَّع إِلَيْهِ وَلَا رغب فِي غير الَّذِي مَال إِلَيْهِ، وَبِاللَّهِ نستعين).

ثم قال رحمه الله: (وَالْأَصْل أَن الله عز وَجل يَجْعَل هَلَاك عَبده بِالَّذِي بِهِ يدعى جحوده ويعدل عَن طَاعَته خوفًا عَن أَمر يلْزمه بِأَن يهلكه بلزومه فِيمَا طمع الخلوص عَنهُ) واستخدم هذا في مقالة الثنوية، حين زعمت عجز النور أو الخير عن تخليص نفسه من آثار الظلمة والشر، ففسد كل خير لأن مبدأه بالقدرة والعلم (فأزالوا الْأَمريْنِ جَمِيعًا عَن النُّور وحققوا للظلمة فصاروا إِلَى نقض جَمِيع مَا بنوا... ليعلم هَلَاك كل فريق بِالَّذِي بِهِ ظن النجَاة، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيق)[٢]

كما أشار إلى خداع العقل لصاحبه إذا لم يكن يضبطه بالشرع، وأن حال الثنوية مثال على ذلك، فقال: (لَوْلَا تعنت الْمُلْحِدِينَ بِمَا ادعوا من قدم الْأَعْيَان مِمَّا لَا سَبِيل لَهُم فِي الرُّجُوع إِلَيْهِ إِلَّا إِلَى تَقْلِيد من لَيْسَ مَعَه دَلِيل، أَو جعله

(١) تأويلات أهل السنة (٣٩٧/٢).
(٢) التوحيد (ص ١٦٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

سفهه، وَهُوَ عَجزه عَن الْوُقُوف على كَون شَيْء لَا عَن شَيْء دَلِيلا لَهُ، وَلَا ريب أَن كلا مِنْهُم يعلم من نَفسه جهلاً بأَشْيَاء ثمَّ الْعلم بهَا، وعجزاً عَن أَشْيَاء ثمَّ قدرته عَلَيْهَا، وضرورة إِلَى أَشْيَاء ثمَّ غنى عَنْهَا، فَحق من هَذَا وَصفه أَن لَا يَثِق بِرَأْيِهِ وَلَا ينفع مَا يرى أَنه من إِشَارَة عقله.

مَعَ مَا لَا يَخْلُو أَن من ردّ ذَلِك إِلَى الطبائع الَّتِي لَا تعقل مَا يُولد مِنْهَا وَبهَا، وَكَذَلِكَ النُّجُوم، أَو إِلَى عدد من الصانعين، مِمَّا كَانَ بَدْء أَمرهم: الْجَهْل والعمى أَو إِلَى تَقْلِيد أقاويل فِي قدم الْأَشْيَاء على ماهي عَلَيْهِ مِمَّا يتناقض ويتضاد، فَأنى لَهُم الْعقل مَعَ هَذِه الْأُصُول المتجاهلة الَّذين هم فروعها؟ أَو الْوُقُوف على حقائق الْأَشْيَاء حَتَّى يدعونَ فِي شَيْء من حِكْمَة أَو سفها، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه)[١] وهذا يفسد وصف الثنوية بشيء من الحكمة التي يظنون أنهم امتازوا بها بين الأمم.

الثاني: عرض مقالات الثنوية العامة ونقدها.

تطرق الإمام الماتريدي لتفاصيل معتقد الثنوية، ووصف مقالتهم وشرحها وبين علتها، ليظهر فساده، كما بين لوازم القول وأنه على قائله لا له، ووجه بطلانه. ويتبين ذلك بما يلي:

فأولاً : بطلان أصل القول بالاثنين:

أصل الثنوية القول (بالإثنين الظلمَة والنور، وقدم الْعَالم وأزليته)[٢] فأبطل الماتريدي أصل مذهبهم من القول باثنين، رداً عاما مبطلاً لقولهم، فقال: (مَا يدريهم ذَلِك! وَالْأَصْل فِيهِ أَن الظلمَة والنور فِي احْتِمَال التَّغَيُّر والاستحالة!

واحتمال التجزئة والتبعيض! وَالْحسن والقبح وَالطّيب والخبيث! وكل شَيْء سَوَاء!

فَإِن كَانَا يرجعان إِلَى أَجزَاء الْعَالم فهما يحدثان بحدثه ويفنيان بفنائه!

---

(١) التوحيد (ص ١٦٩).

(٢) التوحيد (ص ٢٤).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

ثمَّ لَا يجوز أَن يكون لوَاحِد مِنْهُمَا ألوهيته؛ لظُهُور الْعَجز وَالْجهل بهما، والعالم هُوَ دَلِيل قوي عليم حَكِيم فهما فِي تِلْكَ الْجُمْلَة!

وَبعد؛ إِذْ لم يكن وَاحِد مِنْهُمَا قدر أَن ينشأ فعلا يدل عَلَيْهِ ثَبت أَنَّهُمَا مفعولان لَا فاعلان!.

وَمِمَّا يبين أَنَّهُمَا فعل لوَاحِد: مَا لَيْسَ فِي الْعَالم شَيْء بجوهره خير حَتَّى لَا يكون مِنْهُ شَرّ فِي وَجه أبدا، وَلَا شَرّ لَا يكون مِنْهُ خير فِي وَجه أبدا، ثَبت أَن إِنْكَار مثله عَن الْوَاحِد غير مُمكن)[١] .

هذا جواب عام يبطل القول باثنين لكل من قال به، ويقيم القول بالفاعل الواحد الذي به قام العالم.

ثانياً: بطلان حجة امتزاج الاثنين وتولد العالم منهما.

حكى الماتريدي تفصيل قولهم بامتزاج الاثنين: إِنَّهُمَا كَانَا متباينين فامتزجا فَكَانَ الْعَالم من امتزاجهما ثم اختلفوا فِي الامتزاج: فَمنهمْ من يَجعله للظلمة، لكِنهمْ اخْتلفُوا: فَمنهمْ من يُحَقّق لَهُ الْفِعْل، وَمِنْهُم من يَأْبَى ذَلِك وَيَرَاهُ كالمنتشر بالطبع، وَهِي كثيفة ستارة والنور رَقِيق دراك فَيَقَع فِيهَا، فَوَقع الامتزاج بذلك، وَمِنْهُم من يَجْعَل ذَلِك للنور. [٢]

فأبطل حجة الامتزاج التي يزعمها جميع الثنوية، قال: (وَمَعْلُوم أَن الامتزاج كَانَ حَادِثا، إِذْ التباين كَانَ هُوَ الْمُتَقَدّم وَلم يَكُونَا يلقبان بالعالم، إِلَّا أَن يَقُولُوا النُّور والظلمة جوهران اخْتلفَا كَانَا فِي الأَصْل بمكانهما، فَكَانَ مَكَان النُّور نور كُله وَخير، وَمَكَان الظلمَة ظلمَة كلهَا وَشر، فَيبْطل القَوْل بقدم الْعَالم الممتزج وبخاصة قَول المانِي؛ حَيْثُ زعم أَن النُّور لما رأى الظلمَة قدحت فِيهِ ومازجت بِهِ أحدث هَذَا الْعَالم ليتخلص بذلك أَجزَاء النُّور من أَجزَاء الظلمَة فَصَارَ الْعَالم على هَذَا القَوْل بعد الامتزاج الْمُحدث مكون بعد الْمُحدث قَدِيما، وَذَلِكَ هُوَ التجاهل، فأوجبوا عجز النُّور وَقت كَونه فِي سُلْطَانه بِجَمِيعِ أعوانه من الْخيرَات وأنصاره من الْحَسَنَات، حَيْثُ لم يقدر على الامتناع من قدح

(١) التوحيد (ص ٣٥).
(٢) ينظر: التوحيد (ص ٣٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

الظلمَة وَأحد أحزابه عَنهُ، وجهلوه بِوَقْت الْقدح فِيهِ ليتخلص مِنْه، ثمَّ زَعَمُوا أَنه أحدث هَذَا الْعَالم ليخلص أجزاءه مِنْهُ بعد أَن صَار فِي وثاقها، هَيْهَات مَا أبعدهم عَن ذَلِك!

وَمَا أَجْهَل من يقدمونه ويجعلون لَهُ كل خير وَأول كل خير وَعلم، وَقد جهل مَا ذكر وَعظم كل خير بِقُوَّة، وَقد عجز من حفظه فِي أقوى أَحْوَاله!.

ثمَّ إِذْ كَانَ هُوَ المنشئُ للْعَالم كَيفَ صَار أَكثر الْعَالم شرا؟ فَهُوَ إِذن فعل الشَّرّ ليتخلص بِهِ من وثاق الشَّرّ، فَكَأَنَّهُ أعَان الشَّرّ والظلمة؛ إِذْ هُوَ عمل ذَلِك، ثمَّ قد زَاد من أَجْزَائِهِ فِي أَجزَاء النُّور بإحداث الْعَالم فِي أَجزَاء الْعَالم، فازداد لَهُ حبسا وهلاكا. وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه) (١)

فبين بطلان قولهم: بدلالة امتناع امتزاج القديم مع المحدث، أو تولده منه، وبطلان القدرة في القديم وعدم تمكنه منها، وبطلان ما تحكمه فيما تولد منه.

ثم بين بدلالة السبر والتقسيم بطلان قولهم، فقال: (ثمَّ الأَصْل أَن الامتزاج لَا يَخْلُو من: أَن يكون شرا أَو خيرا، فَإِن كَانَ خيرا، لَا يَخْلُو من: أَن يكون من الظلمَة فَيكون مِنْهَا الْخَيْر وَبَطل قَوْلهم بالإثنين من حَيْثُ لَا يكون من الشَّرّ خير وَلَا من الْخَيْر شَرّ، وَإِن كَانَ شرا فقد شَاركهُ الْخَيْر فِي الْقبُول فَصَارَ شرا، وَإِن كَانَ ذَلِك من النُّور فالوجهان قائمان فِيهِ!

مَعَ مَا إِذْ كَانَا غير ممتزجين فامتزجا: لَا يَخْلُو امتزاجهما من أَن يكون بأنفسهما، فيكونان ممتزجين بالجوهر متباينين بِهِ، وَذَلِكَ متناقض، وَلَو جَازَ ذَلِك لجَاز أَن يَكُونَا متحركين بأنفسهما ساكنين حيين ميتين قَاعِدين قَائِمين، مَعَ مَا يفْسد أَن يكون التباين لنَفسِهِ يَقع ثمَّ امتزاج بِمَا كَانَ بِهِ التباين، أَلا ترى أَن الْأَحْوَال الَّتِي تَتَغَيَّر بالأعيان لم يجز وجودهَا إِلَّا بِغَيْر، فَكَذَلِك التباين والامتزاج، فَثَبت أَنَّهُمَا بِغَيْرِهِمَا امتزجا وبغيرهما كَانَا متباينين، وَذَلِكَ يُوجب

(١) التوحيد (ص ٣٦). وسيأتي مزيد من الإبطال للامتزاج عند الرد على فرقهم، وقد أرجأته لتداخله بقول الفرقة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

حَدثهمَا)[١] فدلالة السبر استخدمها فيما تولد من الامتزاج، وفيما كان به الامتزاج ،كونه لا يصح إلا من غيرهما. وكل ذلك مبطل لأصل قول الثنوية.

ثالثاً: بطلان تعليلاتهم لمذهبهم.

استظهر الماتريدي ما يمكن أن يكون في ظاهره علة لمذهبهم، فقال: (الذي حمل الثنوية على القول بإلهين اثنين: أنهم رأوا في الشاهد خيرا وشرا، وصلاحا وفسادا، وظلمة ونورا، ولا يجوز أن يكون جوهر الظلمة والنور واحدا، ولا يجوز – أيضا – أن يكون فعل الحكيم يخرج على الاختلاف والتناقض، فقد بنوا بهذا أن خالق الشر والخير مختلف)[٢] و (إن منشئ الخير غير منشئ الشر، ويقولون: إن النور من منشئ الخير والظلمة من منشئ الشر). [٣] وهذه العلة مشتركة عند كل من زعم أن خالق الشر غير خالق الخير، ومن أجلها زعموا:

إنكار أن يكون الشيء من لا شيء، لذا يقولون بقدم النور والظلمة، ثم كون كل جنس من جنسه، وكون كل شيء من أصله، كما تقول الدهرية بقدم الطينة والهيولى ونحوه.[٤]

و(إنه إنما – خلق الخلائق لمنافع نفسه؛ لأنه ليس بحكيم من فعل فعلا لا يقصد منفعة نفسه)[٥]

وقولهم: إن الإله لا يجوز أن يبسط الرزق ويوسع الدنيا على من يعلم أنه يعاديه ويشتمه، ويعادي أولياءه ويشتمهم؛ لأن في الشاهد من يصنع إلى من يعلم أنه يعاديه معروفًا فليس بحكيم، فعلى ذلك يقولون: إن ذلك ليس

---

(١) الموضع السابق.
(٢) تأويلات أهل السنة (١٠/ ٣١٥)
(٣) تأويلات أهل السنة (٨/٤٧٨)
(٤) تأويلات أهل السنة (٨/٧٠١).
(٥) تأويلات أهل السنة (٦/ ٤٧٧) وأيضاً: (٤/٢٦٣)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

من الإله الحكيم ولكنه من إله غيره سفيه؛ لأنه وصف نفسه بالحكمة، وأنه يزيل الحكمة.[١] وهذا يقتضي في نظرهم إله ثان موصوف بالظلمة وغير الحكمة!.

فأبطل الماتريدي هذه التعليلات بدلالة هي أوضح المعقولات وهي المحسوسات، فبين أن منشئ الخير غير منشئ الشر: بدلالة تقليب الله الليل والنهار: (وفيه نقض قول الثنوية في قولهم: إن منشئ الخير غير منشئ الشر، ويقولون: إن النور من منشئ الخير والظلمة من منشئ الشر، فلو كان ما ذكروا لكان إذا ذهب النور وجاءت الظلمة كانت الظلمة هي الغالبة والنور هو المغلوب في يدها؛ وكذلك النور إذا جاء وذهبت الظلمة صارت هي مقهورة مغلوبة في يد النور، والنور هو الغالب عليها، فإذا صار مغلوبًا مقهورًا في يد صاحبه يجيء ألا يقدر على استنقاذ نفسه من يده أبدًا، على ما يكون من عادة الأعداء إذا غلب بعضهم بعضًا وقهر بعضهم بعضًا أن يهلك ولا يتخلص منه، فإذ لم يكن، ولكن جاء كل منهما في وقته بعد ذهاب أثره على التقدير الذي ذكرنا؛ دل أنه فعل واحد وتدبير واحد لا تدبير عدد، وبالله الحول والقوة)[٢]

وقال أيضا: (وأما دلالة الوحدانية: فهو إنشاء الدهر من أول إنشائه إلى آخر ما ينتهي إليه، وإجراؤه على مجرى واحد وسنن واحد من الليل والنهار وإدخال هذا في هذا، وهذا في هذا – دلالة أنه فعل واحد؛ إذ لو كان فعل عدد، لكان إذا أتى أحدهما بالليل غلب على الآخر، فلا يقدر المغلوب على إتيان النهار بعد ذلك وغلبه صاحبه وقهره، وكذلك منشئ النهار إذا غلب على منشئ الليل لهم به على إتيانه بالآخر وغلبه عليه، ويمنع كل واحد منهما صاحبه عن إدخال شيء مما أنشأه هو فيما أنشأه الآخر، فإذا لم يكن ما ذكرنا دل أنه واحد، وهو رد على الثنوية) [٣] فهذه أفعال دالة على التدبير الذي لا يستقيم نسبته لاثنين.

---

(١) تأويلات أهل السنة (٩/١٩١).
(٢) تأويلات أهل السنة (٨/ ٤٧٩)
(٣) تأويلات أهل السنة (٨/ ٥١٧)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

وبدلالة الشاهد من خلق السموات والأرض وغيرها، عند تفسير قوله تعالى {إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ١٦٤}[(١)] قال: (خلق السماوات وجعل فيها منافع، وخلق الأرض وجعل فيها منافع للخلق، ثم جعل منافع السماء متصلة بمنافع الأرض لبعد ما بينهما؛ إذ لا منفعة للخلق في منافع إحداهما إلا باتصال منافع الأخرى بها من نحو ما جعل من معرفة الطرف في الأرض بالكواكب، وإنضاج الأعناب والثمار وينعها بالشمس والقمر، وجعل إحياء الأرض وإخراج ما فيها من النبات من المأكول والمشروب والملبوس بالأمطار؛ فدل اتصال منافع أحدهما بالآخر وتعلقها به على أن منشئهما واحد؛ لأنه لو كان من اثنين لكان إذا قطع هذا وصل الآخر، وإذا وصل هذا قطع الآخر. فإذ لم يكن، ولكنه اتصل، دل أنه فعل واحد، فهو ينقض على الثنوية والزنادقة قولهم)[(٢)] وهذه دلالة التمانع، الدالة على أن لو كان ثمت خالقين لفسد الخلق؛ لاختلاف إرادتهما ومقصدهما، فلما لم يكن إلا اتساق الخلق ونظامه دل على الخالق الواحد.

وأبطل تعليل من أنه لا يخلق شيءٌ من لا شيء، فقال: (أبلغ حجة على الثنوية؛ لأنهم ينكرون خلق الأشياء لا عن أشياء، وزعموا أنا لم نشاهد كون الشيء لا من شيء، والشاهد دليل الغائب؛ فلزم ذلك في الذي غاب عنا، فمن قدر على تصوير الولد في تلك الظلمات، وفي الأماكن الضيقة، وقدر أن يجعل في الماء والطعام المعاني التي يعجز الخلق عن استدراكها، لقادر على إنشاء الخلق لا من شيء؛ إذ الأعجوبة فيما ذكرنا ليست بدون الأعجوبة عن إنشاء شيء لا من شيء)[(٣)]

(١) سورة البقرة آية: ١٦٤.
(٢) تأويلات أهل السنة (١/٦١٠).
(٣) تأويلات أهل السنة (١٠/ ٤٩٥)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

كما **أبطلها بما هو بمتعارف عليه من حال الناس جيلاً بعد جيل، ودلالة حواسهم على ذلك**، فقال: (وَلَو جَازَ إِنْكَار الشَّيْء لَا من شَيْء بِمَا لَا يتَصَوَّر فِي الْوَهم، لجَاز لكل مؤوف (فاقد) الحاسة إِنْكَار مَا يدْرك بهَا، إِذْ هُوَ غير مدرك إِنْكَار كل غَائِب لم يبلغهُ الحاسة، وَفِي ذَلِك نقض الْمَجُوسِيَّة وَغَيرهم، إِذْ هم جَمِيعًا اتبعُوا أوائلهم.

ثمَّ التَّصَوُّر فِي الْوَهم تَقْدِيره مِمَّا تقع عَلَيْهِ الحاسة إِذا ارْتَفَعت، فتصور حَال وُقُوع الحاسة فِي وهمه، أَو يقدر مثله فِي الْوَهم.

ثمَّ الله سُبْحَانَهُ لم يعرف من طَرِيق الْحَواس، وَلَا لَهُ مِثَال فِي الْمَعْرُوف، بَطل التَّقْدِير بِهِ.

ثمَّ الأَصْل أَن التَّصَوُّر فِي الْوَهم هُوَ علم الْحس أَو فِي علم الْحس دَلِيل لُزُوم الْعلم بِمَا لم يحس ولأَن يعرف، إِذْ كل ذِي حس جَاهِل بمائية الْحس وكيفيته، فَلَزِمَ ذَلِك فِي كل حس هُوَ كَذَلِك، فَيجب كَون الْحَواس بِمن يعرف حقائقها وينشئها على مَا يرى أهل الْحَواس، أَن الَّذِي أَنْشَأَهَا لَا يحْتَمل إِدْرَاكه بالحواس، إِذْ كل ذِي حاسة جَاهِل بِمَا عَلَيْهِ أَحْوَاله وعاجز عَن احتمال وَسعه مَا فسد مِنْهُ، فَأوجب ذَا أَن وَرَاء هَذَا عليم حَكِيم، لَا يحْتَمل مَا احْتمل المحسوس، إِذْ لَو جَازَ وَاحْتمل لم يحْتَمل كَون المحسوس بِهِ كَمَا لم يحْتَمل بأمثالنا، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَة والنجاة)[1]

ولهذا فإن الدليل المادي الحسي لا يستقل بالتفصيل، كما لا يستقل بالتدبير، فإن إحاطة الحواس بما حولها قاصرة، فضلا عن ما غاب عنها، والخالق لم يشاهد نظيره حتى تدركه الحواس.

كما أطال في بيان حكمة الرب الخالق الواحد سبحانه، مما يبطل مذاهب القائلين بالاثنين، وأن من حكمته خلق الشر والظلمة إبطالاً لمذهب الثنوية، وخلق إبليس إبطالاً لقول المجوس، فقال رحمه الله: (فأخبر تعالى بقوله: (وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ) أن إعطائي إياهم ما أعطيتهم وبعثي الرسل إليهم على علم مني بما يكون منهم من التكذيب والعداوة – لا يخرجني عن الحكمة، ويخرج فاعل ذلك في الشاهد عن الحكمة؛ لأن ملوك الأرض إنما يرسلون الرسل ويبعثون الهدايا لمنافع أنفسهم ولحاجتهم، فإذا علموا من المبعوث إليهم الرسل والمصنوع إليهم المعروف ما ذكرنا خرج

(١) التوحيد (ص ١٧٦)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

من الحكمة، فأما الله تعالى إنما بعث الرسل لحاجة المبعوث إليهم، ولمنافع أنفسهم، فكذلك ما يعطيهم من الدنيا لمنافع أنفسهم؛ فلم يخرج بذلك من الحكمة؛ لأنه لا تضره معاداة من عاداه، ولا تنفعه موالاة من والاه؛ بل كل ذلك راجع إليهم؛ بل صنع ما يصنع من المعروف إلى من يعلم أنه يعاديه يكون وصفًا له بغاية الكرم والجود، كذلك ما ذكرنا، وبطل قوله الثنوية والبراهمة، والله الموفق)[1]

وقال أيضا عن الثنوية: (أَنهم أَحَق الْخلق فِي الامتناع عَن النُّطْق بالحكمة أَو طلب الْعلم؟! لِأَن قَوْلهم: إِن جَوْهَر النُّور لَا يجِئ مِنْهُ شَرّ قطّ، وَالْجهل شَرّ، فَإِن كَانَ من ذَلِك الْجَوْهَر فَهُوَ عَالم بجوهره حَكِيم بِهِ لَا يحْتَمل الْجَهْل وَلَا السَّفه، والتعلم وَطلب الْحِكْمَة حق الْجُهَّال بهما. وَإِن كَانَ من جَوْهَر الشَّرّ، فَإِنَّهُ لَا ينجع فِيهِ؛ لِأَنَّهُ بجوهره لَا يقبل وَلَا يحْتَمل الْخَيْر، وَإِذا كَانَ كَذَلِك بطلت مناظرتهم ودعواهم الْحِكْمَة وَالْعلم!

لأَن مناظرتهم فِي ذَلِك لَو كَانَت مَعَ جَوْهَر النُّور كَانَ هُوَ عَالما قبل المناظرة فَلَا معنى لَهَا!

وَلَو كَانَت مَعَ جَوْهَر الظلمَة كَانَ غير قَابل وَلَا مستمع لَهُ فَهُوَ عَبث! فَلَا بُد من تَحْقِيق الْجَهْل وَالْعلم فِي جَوْهَر كل مِنْهُمَا ليَصِح ذَلِك الْمَعْنى. وَفِي ذَلِك جمع الْأَمريْنِ فِي أَحدهمَا، وَذَلِكَ الْمَعْنى ألزمهم القَوْل بِاثْنَيْنِ، فَبَطل بحمدالله.

وَالْأَصْل فِيهِ أَن التَّكَلُّم مِنْهُم بالحكمة لَا يعدو إِمَّا أَن تكلمُوا بجوهرهم وَهُوَ يعلم فَيخرج مخرج الْعَبَث، أَو يجهله المكلم، وإيهما كَانَ فَفِيهِ ثبات الْأَمريْنِ من وَاحِد أَو من غير جوهره، فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو أَيْضا من: قبُول أَو عَبث، وَأيهمَا كَانَ فَفِي ذَلِك مَا قُلْنَا، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه.

ثمَّ يُقَال لَهُم: إِذْ القَوْل بِأَن لَا يجوز أَن يكون وَاحِد يَجِيء مِنْهُ خير وَشر، وَمن هَذَا قَوْله كَيفَ كَانَ مِنْهُمَا الْعَالم الَّذِي كل وَاحِد مِنْهُم هَذَا وَصفه؟ فينتقض عَلَيْهِمَا فعلهمَا، مَا لذَلِك ادّعى لَهما ذَلِك، أَتَرَى سفها أعظم مِمَّا عملاهما بأنفسهما أَو جهلا أبين من ذَلِك، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه.

(١) تأويلات أهل السنة (١/١٩١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

فَإِن قَالَ قَائِلهمْ كَيفَ زعمتم أَنه يجوز أَن يكون من الْحَكِيم يَجِيء فعل السَّفه؟

قُلْنَا: هَذَا لَا يَجِيء مِمَّن هُوَ حَكِيم بِذَاتِهِ، إِنَّمَا يَجِيء مِمَّن يجهل كَمَا قُلْتُمْ فِي النُّور من الْجَهْل بِعَمَل الظلمَة وَنَحْو ذَلِك، فَأَما الله سُبْحَانَهُ يتعالى عَن ذَلِك، لَكِن قد يجوز أَن يكون فعل حِكْمَة لَا يبلغهَا عقل الْبشر، وَإِلَّا فَهُوَ يجل عَن ذَلِك، وَمَا الْحِكْمَة إِلَّا: الْإِصَابَة فِي أَن يوضع كل شَيْء مَوْضِعه، وَيُعْطى كل ذِي حَظّ حَظه، وَلَا يبخس بِأحد حَقه، وَإِنَّمَا أَبى من يظنّ بِاللَّه أَو بِمَا يضيف إِلَيْهِ الموحدون ذَلِك لجهلهم بحدود الْحِكْمَة ومبلغ الحظوظ وإيجابهم الْحُقُوق لمن لَيست لَهُم، وسنذكره إِن شَاءَ الله فِي مَوضِع هُوَ أملك بِهِ من هَذَا)[١]

كما بين نقض قولهم، وقلب ما استدلوا به عليهم، بقوله : (ثمَّ الأَصْل أَن مَذْهَب الثنوية وَالْمَجُوس فِي صرف خلق الْعَالم إِلَى إثنين وَأَن يوافقوا أهل التَّوْحِيد على أَن الْإِلَه الْحَكِيم الْحق الَّذِي لم يجز وَلَا يجوز وَاحِد عليم قدير؛ فَمن أربى عَلَيْهِم حَتَّى جعل خلق الْعَالم لمن لَا يُحْصى عَددهمْ وأبطلوا أَن يكون للإله، الَّذِي قَالَ الْخلق بألوهيته، قدرَة خلق أَكثر الْعَالم فهم أَحَق بالذم مِمَّن نزهوه عَن الشرور والقبائح، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه.

وَمِمَّا يَقُولُونَ ... فِي الْجَوَاهِر أَن فِيهَا قبائح وخبائث وأقذار وأنتانا، وَمَعَ مَا إِضَافَة تِلْكَ الْأَشْيَاء إِلَى الله فَلَيْسَتْ هِيَ، عِنْد التَّفْسِير بِأَن الله تَعَالَى خلقهَا قبائح وفواحش من مرتكبيها، مُخَالفَة للمحاسن والمصالح من أفعالهم بأقبح مِمَّن يَقُولُوا: هُوَ رب الأقذار وإله الخزي والنكال وَملك الشَّيَاطِين والفجار، ثمَّ لم يمْنَع القَوْل بتحقيق الربوبية لَهُ على كل شَيْء والإلهية، وَإِن كَانَ على التَّفْسِير فِي الْإِضَافَة من الْوَجْه الَّذِي بَينا قَبِيح سمج فَمثله جَمِيع مَا عَلَيْهِ وصف أَفعَال الْخلق، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه)[٢]

ورد ما قد يتوهم من أنه لا ينسب له الشر فلا يكون خالقاً له، فقال: (فَإِنْ قِيلَ: إنكم لا تقولون: خالق الأنجاس والأقذار والخنازير ونحوه، فإنما يرجع قوله: (خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) إلى خصوص.

---

(١) التوحيد (ص ٣٦)

(٢) التوحيد (ص ٢٣٦)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

قيل: إنه لا يقال ولا يوصف بخلق هذه الأشياء على التقييد والتخصيص: يا خالق الأنجاس والأقذار وما ذكر؛ لأنه يخرج الوصف له بذلك مخرج الهجاء والذم، وكان في الجملة يوصف بذلك، ويدخل الأشياء كلها في ذلك؛ لما ذكرنا أن قوله: (خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) يخرج مخرج الامتداح والتعظيم له، والوصف بالربوبية له والألوهية؛ ألا ترى أنه لا يقال –على التخصيص–: إنه وكيل؛ وإن كان في الجملة يقال –كما ذكرنا–: (وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ)؛ لأنه في الجملة يخرج مخرج الربوبية له والألوهية، والوصف له بالمدح، وعلى التخصيص والإفراد، يخرج على الهجاء والذم؛ لذلك افترقا، والله أعلم)[1]

قَالَ الشَّيْخ رَحمَه الله مبطلا مقولة: أن نفعه لنفسه لا لغيره وإلا كان عبثا: (ثمَّ الأَصْل أَن من يفعل فعلا لَا ينْتَفع هُوَ بِهِ لهلاكه وفنائه أَنه عائب، وَالله سُبْحَانَهُ لم يكن لينْتَفع بِمَا ينشئه؛ لتعاليه عَن الْحَاجَات وغناه بِنَفسِهِ عَن غَيره فَيبْطل أَن يكون فعله لينْتَفع بِهِ هُوَ.

ثمَّ لَو كَانَ للهلاك لَا غير لَكَانَ لَا معنى لخلقه، فَثَبت أَن خلق الْعَالم للعواقب ثمَّ خلق خلائق لم يَجْعَل عِنْدهَا تمييزا وَلَا إدراكا لعواقب الْأَمر ثَبت أَنه خلقهمْ لَا لأَنْفُسِهِمْ، وَخلق خلقا يعْرفُونَ ذَلِك وَيطْلبُونَ بِجَمِيعِ صنيعهم نفع العواقب حَتَّى من خرج فعله عَن ذَلِك، إِذْ هُوَ مُحْتَاج كل غير، حَكِيم فِي فعله، فلزمت محبتهم لِئَلَّا يضيع نعم المنشئ فيهم من الْعُقُول الَّتِي يدركون بهَا العواقب، وَلِأَنَّهُم لَو تركُوا وتدبيرهم لم يَكُونُوا يرضون من أنفسهم التقلب فِيمَا لَا يُؤثر نفعا وَلَا يعقبه حمدا، وَمن تعاطى مِنْهُم مثله فَهُوَ سَفِيه جَاهِل، وَإِذا لزم مَا ذكرنَا لزم فِي الْحِكْمَة خلق الضار والنافع وَخلق الْجَوْهَر الْمُحْتَمل للألم واللذة، وإنشاء الآلام والملاذ ليعلموا مَا يرغب إِلَيْهِ الْأَنْفس وَمَا تهرب مِنْهُ فيحذرون ويرغبون بِمثلِهِ فِيمَا امتحنوا بِهِ، وليعلموا النَّفْع من الضَّرَر، الَّذِي لَوْلَا ذَلِك لم يكن لخلقهم معنى، فخلقهم الله على مَا خلق من الاختلاف لهذين السببين.

ثمَّ بِلُطْفِهِ خلق كل جَوْهَر مُحْتملا للنفع وَالضَّرَر يحل بِهِ لغيره، وأوصل مَنْفَعَة كل جَوْهَر بِغَيْرِهِ من الْجَوَاهِر الَّتِي فِيهَا المضار ليعلم الناظرون أَن مُدبر ذَلِك كُله وَاحِد، وَأَنه لَو كَانَ من مُخْتَلف لتدافع الْخلق، لِأَن جَوْهَر الْخَيْر إِذْ لَا يجِئ

(١) تأويلات أهل السنة (٨/ ٧٠١) وينظر في تقرير هذا : بدائع الفوائد لابن القيم (١/١٥١).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

مِنْهُ غير الْخَيْر وَمن جَوْهَر الشَّرّ غير الشَّرّ لَكَانَ صنع كل وَاحِد مِنْهُمَا فِي بعض صنع الآخر وإفساده مَا يقوم مَعَ مثله عَالم فَدلَّ الاتساق وَتعلق مَنَافِع بعض بِبَعْض على فَسَاد هَذَا.

على أَنا إِذا لم نقل بِأَن الْكل لوَاحِد لم يحْتَمل القَوْل منا لعدد، إِذْ لم يقدر وَاحِد مِنْهُم على أَفْرَاد الَّذِي مِنْهُ باد يدل عَلَيْهِ، وَلَا أعلم عَلَيْهِ علما يدل عَلَيْهِ، لم يجب بِمثلِهِ حق الْمعرفَة بِهِ وَالْعلم بِحَالَه، فَيفْسد الْعلم جَمِيعًا لجهل الأَصْل الَّذِي كل أَنْوَاع الْعلم وفروعه بِهِ، مَعَ مَا ينفع أحد الجوهرين يضر الآخر وَفِي ذَلِك يلاقى الضار النافع فَيبْطل بِهِ نفع الْبَتَّةَ لما مَعَه الْمَانِع عَنهُ.

وَفِي وجود الْعَالم وَمَا فِيهِ لكل مِنْهُم نفع هُوَ الدَّلِيل الْحق على أَن مُدبر ذَلِك كُله وَاحِد؛ لحبس كل ضار عَن عمله من وَجه ضَرَره باللطف؛ لتقبل مَا أَرَادَ من النَّفْع ليصل إِلَى من أَرَادَ نَفعه، وَهَكَذَا هَذِه الْقِصَّة فِيمَن أَرَادَ ضَرَره، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه)[١] .

وقال أيضاً بوجه آخر يبين الرحمة في خلقه، وأن تفصيل هذه الصفة يرد مذهب الثنوية: (وقوله: (وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ)، هذا يرد على الثنوية مذهبهم؛ لأنهم يقولون: إنه إنما - خلق الخلائق لمنافع نفسه؛ لأنه ليس بحكيم من فعل فعلا لا يقصد منفعة نفسه، فأخبر - عَزَّ وَجَلَّ - أنه غني بذاته، وإنما يقصد غيره المنفعة بفعله لحاجة تقع له، وضرورة تصيبه يقصد بالفعل، قصد قضاء الحاجة ودفع الضرورة عن نفسه. فأما اللَّه - سبحانه وتعالى - فهو الغني بذاته، إنما خلق الخلائق لمنافع أنفسهم، وهو غني عن خلقه على ما أخبر)[٢] .

وبهذا يتبين أن قولهم باثنين هما أصل العالم، يبطله حالة الاثنين وسماتهما، ويبطله دعوى امتزاجهما، ويبطله حالة العالم التي يزعم تولده منهما، وهي شاهدة على أن مرجع ذلك كله لواحد له الحكمة الخلق طبعاً واختيارا.

---

(١) التوحيد (ص ١٦٦). وقد استطر بذكر فائدة التوحيد في منظور الحكمة المستفادة للخلق.

(٢) تأويلات أهل السنة (٤/ ٢٦٣)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

رابعاً: إبطال بعض ما ترتب على قولهم من الآثار.

ومما ترتب على قول الثنوية: إنكار الذبح [١] وعللوا ذلك بقولهم: إنهم يتألمون بالضـــرب، والقتل، والذبح؛ كما تتألمون أنتم، فمن قصد أحدكم بالقتل فهو سفيه عندكم غير حكيم ولا رحيم، بل موصوف بالقساوة والسفه، فالله سبحانه موصوف بالحكمة، والرحمة، والرأفة، لا يجوز أن يأمر بالذبح والقتل لهذه الأشياء؛ إذ ذلك مما يزيل الرحمة والحكمة!. [٢]

فقد بيّن الإمام الماتريدي أن ذلك يدل على تناقض مذهبهم، وأن مقتضـــاه جواز الذبح عندهم، فقال: (وأحق من يَقُول الثنوية؛ لأوجه، أَحدهَا: اســـتجازتهم تبَاين النُّور والظلمة ثمَّ الإمتزاج ثمَّ التباين وَفِي ذَلِك تفرق بَين كل مقترنين وتميز بَين كل ممتزجين، وَذَلِكَ معنى الذّبْح.

وَالثَّانِي: أَن الْأَلَم إِمَّا أَن يحل بجوهر النُّور فَيصـــير مُحْتملا للأذى وَهُوَ شَـــرّ، وَلَوْلَا ذَلِك لم ينْه عَن الذّبْح؛ إِذْ هُوَ ذَلِك. ثمَّ هُوَ لَا يَخْلُو من أَن يحل بجوهر النُّور فقد عمل الشَّـــرّ أَو بجوهر الظلمَة فالنهى وَالْإِنْكَار مِمَّا لَا معنى لَهُ؛ لِأَنَّهُ يُنكر على من لَا يحْتَمل طبعه الْقبُول فِي ذَلِك، كمن يَأْمر من لَيْسَ لَهُ مَا يطير بِهِ بالطيران، أَو أَن يكون الْأَلَم يحل بجوهر الظلمَة وَذَلِكَ هُوَ الْحق عِنْدهم، ثمَّ إِمَّا أَن دخل عَلَيْهِ ذَلِك بجوهر النُّور فَهُوَ يصـــنع مَا يذم عَلَيْهِ أَو بجوهر الظلمَة فقد أحسن؛ حَيْثُ آلم الظلمَة إِذْ ذَلِك عدل. وَالله الْمُوفق.

وَأَيْضًا: إِن فِي الذّبْح إِخْرَاج الرّوح الصافي من الظلمَة الكدرة، وَذَلِكَ الْحق، وَهُوَ عَاقِبَة كل شَيْء)[٣]

وقال أيضاً مبيناً امتنان الله على عباده بذبح الأنعام، مما ينقض قول الثنوية إذ هو خير لا شر : (وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ) وذلك لا يوصل إلى أكله إلا بالذبح؛ ليعلم أن الذبح فيما يؤكل ليس بخارج من الرحمة والرأفة.

---

(١) التوحيد (ص ٣٦).
(٢) تأويلات أهل السنة (٦/ ٤٧٧)
(٣) التوحيد (ص ٢٠٢)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

وذلك ينقض على الثنوية قولهم؛ حيث أنكروا ذبح هذه الأشياء ... فيجاب لهم بوجوه:

أحدها: أن الله خلق هذا البشر في هذه الدنيا للمحنة ولعاقبة قصدها، إمَّا ثوابًا وإمّا عقابًا، وأخبر أنه خلق هذه الأشياء لنا، وجعل لنا فيها منافع، تتأمل وتقصد، وقد نجد في الشاهد من هو موصوف بالرحمة والرأفة على نفسه، يجرح نفسه الجراحات، ويحمل عليها الشدائد والمكروهات؛ لمنافع تقصد وخير يتأمل في العاقبة، ثم لم يوصف بالسفه، ولا بالخروج عن الحكمة والرحمة، من نحو الحجامة والافتصاد، وشرب الأدوية الكريهة الشديدة ما لو لم يتأمل ما قصد من النفع والعافية في العاقبة؛ ما تحمل تلك المكروهات والشدائد، فدل ما وصفنا أن تحمل الأذى، والألم، والمكروه – غير خارج عن الحكمة والرحمة، ولا الفعل بما فعل سفه؛ إذا كان لمنافع تقصد في العاقبة، وعاقبة تتأمل.

ويبطل قول الثنوية: أن ذلك مما يزيل الرحمة؛ على أن هذه الأنعام والبهائم لم تخلق للمحنة وللجزاء في العاقبة؛ ولكن خلقت لمنافع البشر؛ فلهم الانتفاع بها؛ مرة بلحومها، ومرة بحمل أثقالهم والانتفاع بظهورها، مع ما ذكرنا أن تحمل المكروهات وأنواع الشدائد، والآلام – لا تخرج الفعل عن الحكمة، ولا تزيل الرحمة والرأفة إذا قصد به النفع، في العاقبة، وطمع فيه الخير)[١] . وهذ يثبت أن الذبح وإن كان ظاهره الألم فإن العبرة بمآله ومنافعه، والتي تدل على شيء من حكمة الرب سبحانه في حله للناس، وكونه رحيماً بهم.

وأبطل ذلك أيضاً بما عندهم من إثبات الإقرار بالقتل ونحوه، فقال رحمه الله: (ثمَّ قد أثبتوا الْإِقْرَار بِالْقَتْلِ، وَبِمَا هُوَ عِنْدهم مَعْصِيّة، فَلَو كَانَ من غير الَّذِي مِنْهُ الْقَتْل فقد كذب وَهُوَ شَرّ، وَلَو كَانَ مِنْهُ فقد صدق بِالْإِقْرَارِ بالمعصية، ثَبت أَن الْعَجز عَن إِدْرَاك الْحِكْمَة فِي خلق الشَّرّ لَا يضْطَر إِلَى القَوْل بِاثْنَيْنِ لما فِيهِ تَحْقِيقه أَيْضا، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه)[٢]

كما أبطل دعواهم بلازم حالهم من الاختلاف ووقوع الصدق والكذب في مقالتهم، فقال رحمه الله: (الَّذِي ينْقض على الثنوية على اخْتلَافهمْ: اتَّفقُوا فِي جَمِيع مَا ينطقون بِهِ أَنهم بجوهر النُّور ينطقون وَبِه يَتَقَلَّبُونَ فَصَارَ كل

(١) تأويلات أهل السنة (٦/ ٤٧٧)
(٢) التوحيد (ص ٣٦).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

الاختلاف بِهِ إِن صدقُوا وَإِن كذبُوا، فَصَارَ كل الْكَذِب بِهِ وَإِن صدق بَعضهم وَكذب بعض فَثَبت مِمَّن هُوَ من جَوْهَر الظلمَة تَفْضِيل النُّور حَتَّى اخْتَار الانتساب إِلَيْهِ دون الظلمَة وتفضيل ذِي الْفضل خير فِي شَهَادَة الْعُقُول يلْزم بطلَان الْقَوْل بِأَصْل هُوَ شَرّ لَا يجِئ مِنْهُ غَيره وَخير لَا يجِئ مِنْهُ غَيره، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه)[١]

هذه جملة من أوجه نقده العام للثنوية بمقالاتها العامة، وبها يظهر فساد أصل مقالتهم بالاثنين وما تفرع عنها.

المبحث الثالث : موقف الماتريدي من فرق الثنوية.

عرض الشيخ الماتريدي لمقالات فرق الثنوية ونقدها، تتمة لنقده لأصل مقالتهم، وقد أطال الإمام الماتريدي في نقد فرقة المنانية، وأحال إليه عند الطوائف الأخرى لتقارب مقولاتهم.

فأولاً: مقالة المانوية، أو المنانية ونقدها [٢]

قَالَ الشَّيْخ الماتريدي في وصف أقوالها: (زعمت المنانية أَن الْأَشْيَاء على مَا عَلَيْهِ من امتزاج النُّور والظلمة، وَكَانَا متباينين النُّور فِي الْعُلُوّ لَا يتناهى فِي أَربع جِهَات: شمال وجنوب وصبا ودبور، والظلمة فِي السّفل كَذَلِك، وَلها من جِهَة الالتقاء تناه قبعت الظلمَة على النُّور فامتزجا فَكَانَ الْعَالم من امتزاجهما على قدر الامتزاج.

وَلكُل وَاحِد مِنْهُمَا خَمْسَة أَجنَاس: حمرَة وَبَيَاض وصفرة وَسَوَاد وخضرة، فَكل شَيْء مِمَّا جَاءَ من هَذَا الْجِنْس من جَوْهَر النُّور فَهُوَ خير وَمَا كَانَ من جَوْهَر الظلمَة فَهُوَ شَرّ.

---

(١) التوحيد (ص ١٧١).

(٢) المانوية : نسبة إلى ماني بن فاتك، من بابل، له كتب في مذهبه، عاش في القرن الثالث الميلادي، ينظر: المغني للقاضي عبدالجبار (١٠/٥)، الملل والنحل للشهرستاني (ص ٦١٩)، الفهرست (ص٤٥٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

وَكَذَلِكَ لكل وَاحِد مِنْهُمَا حواس خمس: سمع وبصر وذائق وحاسة الشم واللمس، فَمَا أدْرك جَوْهَر النُّور بهَا فَهُوَ خير وَمَا أدْرك جَوْهَر الظلمَة فَهُوَ شَرّ.

وللنور روح وللظلمة روح، وروح الظلمَة يُسمى هامة، وَهِي حَيَّة، فغلب الْعَالم ليحبس النُّور فِيهَا، والنور لَيْسَ بحساس، وَمَا كَانَ مِنْهُ يكون بالطبع وَيكون خيرا كُله، والهامة حساسة وسيصير كل وَاحِد مِنْهُمَا إِلَى حيزه، ثمَّ وجد أَعلَى الْأَشْيَاء أصفاها، وأسفلها أكدرها.

وَمن طبعهما الخفة والثقل، وَأمرهمَا على التنافر إِذْ الْخَفِيف يَعْلُو صعدا والثقيل ينحدر سفلا، فيمر الدَّهْر إِذْ كَانَا كَذَلِك يتخلصان من وَجه التناهي كَمَا امتزجا)[1] فجعلت المنانية الظلمة هي المتحركة والحساسة وفيها الاختيار خلافاً للنور، الذي طبع على الخير من غير اختيار.

قَالَ الشَّيْخ رَحمَه الله في إبطال قولهم: (وَمن تَأمل القَوْل (أي: قول المنانية) وجده كُله متناقضا من غير أَن يحْتَاج إِلَى تكلّف الدّلَالَة على إبطَال القَوْل سوى تَفْسِيره).

ثم بيّن بطلان كون الاثنين لا يتناهيان، بقوله : (أول شَيْء بِهِ أَنه أَرَاك النِّهَايَة من الْوُجُوه وأثبتها من وَجه، فَجعل المتناهي غير المتناهي، إِذْ النِّهَايَة حد، وَالْحَد قصر عَمَّا هُوَ أعظم مِنْهُ، وَذَلِكَ تَدْبِير غَيره فِيهِ، وَهُوَ دَلِيل حدث جَانب مِنْه وَذَلِكَ جُزْء، وبعيد كَون كُلية الْأَجْزَاء المتناهية غير متناهية، لِأَن ذَلِك الْمَعْنى يتَمَكَّن فِي كل جُزْء مِنْهَا يتَّصل، على أَن كل وَاحِد مِنْهُمَا فِي الْوُجُوه الَّتِي لَا تتناهى: إِمَّا أَن يكون الآخر فِيهَا فَيبْطل قَوْله امتزجا من جَانب، بل كَانَا إِلَّا من جَانب ثمَّ امتزجا. وَإِن لم يكن زَالَ كل وَاحِد مِنْهُمَا عَن الْأَوْجه الْأَرْبَعَة (الشمال والجنوب والصبا والدبور) الَّتِي هِيَ للْآخر فَصَارَ من تِلْكَ الْوُجُوه متناهيا، وَالله الْمُوفق) فحد التناهي دليل على عدم تناهيه وهو دليل حدوثه.

(١) التوحيد (ص ١٥٧). وقال (ص ١٧١): (وَقَول الصابئين مثل قَول المنانية إِلَّا أَن بَينهمَا كَمَا زعم ابْن شبيب فرق قَلِيل لَا يحده، والمنانية زعمت أَن النُّور يلقى الظلمَة من الشمَال ذَاهِبًا فِي مهب الْجنُوب والظلمة تَلقاهُ فِي مهب الْجنُوب ذَاهِبَة فِي مهب الشمَال وَكَانَا متلاقيين على دُخُول بعض الظلمَة فِيهِ وَلَا يتناهيان من سَائِر الْجِهَات فَتكلم هَؤُلَاءِ بِمثل الَّذِي تكلم الثنوية)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

ثم قال أيضا: (ثمَّ إِن كَانَ من طبع السُّفْلي التسفل والعلوي الْعُلُوّ، وَذَلِكَ معنى التنافر وَإِلَيْهِ مرجع الْعَاقِبَة، فَكيف صَار السُّفْلى يذهب صعدا؟ وَذَلِكَ طبع العالي الصافي وَهُوَ معنى الْخَيْر فقد صَار من السُّفْلى الْأَمْرَانِ جَمِيعًا، فَبَطل الْمَعْنى الَّذِي لَهُ لزم القَوْل بإثنين!

ثمَّ من العلوى النفار إِلَى العلوى وَلم يقم بوفاء ذَلِك وَلَا امْتنع بِهِ عَمَّا كَانَ بجوهر ينحدر حَتَّى ارْتَفع عَلَيْهِ وَخلق الْعَالم بحبْسه! فَكيف يطمعون أَن ينخلص من يدى الهمامة؟! وَهِي مَعَ ذَلِك حساسة فعاله بالحيل أوثقته وقيدته وحبسته، وَلَيْسَت لَهُ قُوَّة يتَخَلَّص بهَا، وبطبعه لم يمْتَنع عِنْد التَّخْلِيَة! فَكيف يتَخَلَّص بعد الوثاق؟ إِلَّا أَن يَقُول: تخلي الهمامة سَبيله فيجعلها فاعلة الْخَيْر!.

وَبعد؛ فَإِن جَوْهَر الظلمَة: إِن كَانَ هُوَ رأى النُّور وَهُوَ الَّذِي أيس النُّور ليحبسه فَهُوَ الْمَوْصُوف بِالْعلمِ والرؤية، لَا الَّذِي لم يره ليتحصن مِنْهُ وَلم يعلم مَا بِهِ يتَخَلَّص من قهره، فَإِذاً الْعلم والرؤية والمقدرة والغنى والشرف كُله فِي جَوْهَر الظلمَة والقهر وَالْجهل وَالْعجز والذل والهوان فِي جَوْهَر النُّور، فَإِن كَانَ ذَا كُله خيرا وَالْأول كُله شرا فَمَا أبصركم بِالْخَيرِ وَالشَّر؟!

وَكَذَلِكَ عنْدكُمْ: إِن النُّور فعله طباع، والهمامة فعلهَا اخْتِيَار، والعالم أنشأه الهمامة بَطل القَوْل بإثنين، بل الْعَالم كُله فعل الْوَاحِد، لكنه مزج أجزاءه بأجزاء الآخر، وَلَو كَانَ الآخر بِمَا يفعل بِهِ وَفِيه يصير آخر لتَحْصِيل القَوْل بالإثنين لَكَانَ كل ذِي طبع هُوَ من بِهِ وَفِيه الْعَالم فَيصير القَوْل بِمَا لَا يُحْصى عدده!

ثمَّ إِذْ كَانَت الظلمَة هِيَ الَّتِي بَغت على النُّور، ثمَّ تخلص مِنْهَا، فَأَما: أَن يكون التَّخَلُّص مِنْهُ بالجوهر، وَذَلِكَ محَال؛ لِأَنَّهُ لم يمْتَنع مِنْهَا بِهِ مَعَ مَا يُوجب تخلص أَجْزَائِهِ من حبس الهمامة، وَلَيْسَ فِيمَا علاهُ مَوضِع يسير إِلَيْهِ مَا انتزع مِنْهَا، إِذْ غير هَذَا الْجَانِب غير متناه، وَهُوَ التخليص، يرجع إِلَى مَا لَا نِهَايَة، فَلَا يجد لنَفسِهِ مَوضِع قَرَار فَلَا معنى للتخلص إِلَّا أَن يكون الظلمَة تَدْفَعهُ عَن نَفسهَا فَيكون دَفعه خيرا؛ إِذْ كَانَ حَبسه شرا مَعَ مَا إِذا دفع أجزاءه وَمَا علا لَيْسَ إِلَّا أجزاؤه، فَهُوَ يدْخل بعضه وَلذَلِك نِهَايَة لكنه كَانَ يحْبسهُ فِي جوهره، ثمَّ قهر كُلية النُّور فَجعله سجنا لنَفسِهِ يحبس فِيهِ عدوه، فَيصير عدوه بجوهره حَبِيسًا لنَفسِهِ!

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

وَبعد؛ فَإِن الظلمَة لَيْسَ لَهَا فِي غير وَجه الامتزاج حد، فَهُوَ إِلى مَاذَا يصـــير بالتخلص! فَهُوَ يبين أَن لَا معنى للتخلص، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه)

وهذا التفصيل يبين فساد الامتزاج بما فيه من دلالة الصراع بين النور والظلمة وترجيح أحدهما يبطل الأخر.

ثم قَالَ الشَّـيْخ رَحمَه الله بعد ذلك، شـارحا بما يبين شـناعة قولهم: (ثمَّ الْعجب من قَوْلهم: إِن الْخَيْر كُله فِي الْعَالم من جَوْهَر النُّور، فَمن أَيْن يكون مِنْهُ الْخَيْر وَهُوَ المقهور الْمَحْبُوس؟ وَالْفِعْل كُله من الآخر ليحبسـه بِهِ فَلَيْسَ من النُّور غير الْبَقَّاء فِي ســجن الآخر ووثاقه، فَمن يجنى مِنْهُ خير إِلَّا أَن يرى ذَلِك من سَـائِر الْأَجْزَاء الَّتِي لم تَبْغِ عَلَيْهِ فَيلقى أجزاءه فِي حبس آخر، وَذَلِكَ هُوَ الشَّرّ، وأنى لملك الْخَيْر وَهُوَ كُله فِي الْخَلَاص وَهُوَ غير مَمْنُوع)

ثم أبطل الماتريدي تمازج الجواهر: فقال: (ثمَّ التَّنَاقُض أَنهم جعلُوا التباين بالجوهر، فمحال امتزاجهما وهما بالجوهر متباينين، وَذَلِكَ قَائِم بِحَالهِ؛ إِذْ هم يرَوْنَ الامتزاج غيراً، على أَنه يُقَال لَهُم: الامتزاج أَلَيْسَ بعد أَن لم يكن لَا بُد من بلَي؟ قيل: أَكَانَ هُوَ النُّور أَو الظلمَة أَو غَيرهمَا؟ فَإِن قَالَ بالأولين أحَال؛ لِأَنَّهُ أثبت الامتزاج والتباين لنَفسِـــهِ، وَلَو جَازَ ذَلِك لجَاز وجودهما مَعًا، وَهُوَ بَيّن، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه).

ثم أوضـح جانباً آخر في حدوث الاثنين وعدم قدمهما، فقال : (ثمَّ إثباتهم الْحَد من حَيْثُ الالتقاء: إِمَّا إِن كَانَا متماســين فِي الْأَزَل أَو غير متماســين، فَإِن كَانَا متباينين ... إِن تماســا حَدثا، فَحدث الْجُزْء يُوجب الْكل بِحَق الاسـتدلال بِالشَّـاهِدِ على الْغَائِب. وَإِن كَانَا متماسـين: فَلَا بُد من أَن يزْدَاد أَحدهمَا حَتَّى يمتزج بِالْآخرِ، أَو يحيد من الآخر حَتَّى يدْخل فِي نَفسـه، وَأيهمَا كَانَ فَفِيهِ زِيَادَة لم يكن أَو قطع وَإِدْخَال فِي جَوْهَر، فَيبْطل القَوْل بِأَنَّهُ غير متناه، لِأَنَّهُ إِذا لم يكن لأجزائه تناه لم يكن للْآخر فِيهِ تدَاخل ليمتزج بِهِ ثَبت أَنه متناه إِذا احْتمل الامتزاج.

مَعَ الْبعد أَن تبقى الظلمَة مَعَ كثافتها على النُّور مَعَ رقته فيقتطع مِنْهَا، إِذْ كل ممتلئ بِمَا يلطف من الْأَشْـــيَاء لَا يتَمَكَّن فِيهِ مَا يكثف، وَلَو كَانَ ذَلِك من النُّور، فقد اكْتسب الشَّرّ وَألقى نَفسه فِي الْحَبْس، مَعَ ثبات الكثيف جوهرا

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

وَاحِدًا، وَإِنَّمَا يحد اللطف المنفذ فِي الكثيف إِذا كَانَ من جَوَاهِر مُخْتَلفَة، يبْقى بَينهَا الْفرج، وَأما الَّذِي سَبيله مَا ذكر فَلَا، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه.

وَإِن سبقت بِمَا حدث من الامتزاج بعد أَن لم يكن: فإمَّا أَن كَانَ بِأَحَدِهِمَا أَو بهما، وَفِيه احْتِمَال الْحُدُوث فَمثله الْكل، أَو لَيْسَ بهما فَفِي ذَلِك تثبيت ثَالِث، أَو لأنفسهما كَانَ فَلَزِمَ نفى التباين، أَو تبقى الظلمَة بِنَفسِهَا فَلم يكن ذَلِك الْوَقْت بِأولى مِمَّا قبله. وَإِذا لم يحدث فِي الجزئين اللَّذين لم يمتزجا شَيْء وَقد وجد، لم لَا كَانَ كَذَلِك فِي الْكل؟! مَعَ مَا لَا يَخْلُو من الافتراق، إِذْ الامتزاج أَن يكون بالطبع، والطبائع لَا تنْقَلب فَيجب أَن يكون أبدا كَذَلِك، ... فإن الظلمَة فعاله بِاخْتِيَار فَالْقَوْل فِي الطباع على ذَلِك فَاسد، وَأُخْبر عَنْهُم: تحرّك الظلمَة إِلَى أَن لقِيت النُّور فَدخلت عَلَيْهِ، إِن قَالُوا أبدا مَا مر فِي كَلَام الدَّهْر، وَإِن قَالُوا بالابتداء، لزم الْحَدث، وَالله الْمُوفق.

ثمَّ تَمام الْجَهْل فِي قَوْلهم (يتخلصان) بِمَا كَانَ من طبع الثقيل الانحدار وطبع الْخَفِيف الارتفاع، ثمَّ فِي الابتداء مَعَ هَذَا الطَّبْع قد امتزجا فلولا أَن كل وَاحِد مِنْهُمَا على طبع الآخر فِي الثّقل والخفة مَا احْتمل الامتزاج، وَإِذا احْتمل دلّ أَن الطبعين كَانَا فِي كل وَاحِد، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه.

وَإِذا احْتمل الْوَاحِد الْأَمريْنِ: احْتمل الْخَيْر أَوَ الشَّر فَيبْطل الثَّانِي، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه.

على أَن اللَّازِم إِذْ جعلوهما متضادين فِي الطبيعة أَن يجْعَلُوا أَحدهمَا شَأْنه الامتزاج وَالْآخر الْبَيْنُونَة، وَقد غلب أَحدهمَا أَن يكون على ذَلِك!

ثمَّ من قَوْلهم: إِنَّهُمَا إِذا تفرقا لَا يمتزجان من بعد، فَمَا أدراهم؟ وَوجدنَا بِالْيَقِينِ لم يؤنس الاجتماع، فَكيف وجود تفرق بِجهْد؟ وَمَا يدريهم أَنهم أبدا على تفرق واجتماع؟ وَكَذَلِكَ فِي الْأَزَل، فَيبْطل الْقَوْل بِالنورِ والظلمة.

وَبعد؛ فَإِن حكمهم هَذَا عَجِيب؛ لأَنهم لَا يخبرون عَن أَحْوَال كَانَت وَيكون مَا عِنْدهم من جَوْهَر هذَيْن، وَلم يكن لَهما علم من قبل بالامتزاج وَلَا علم بكيفية الْفِرَاق! وَالله الْمُوفق.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

ثمَّ يُطَالب على كل فصـــل مِمَّا قَالُوا من قطع النِّهَايَة، وَمَا قَالُوا من ابْتِدَاء الْعَالم، دون أَن يكون عَالم على أثر عَالم بِلَا نِهَايَة، وَكَذَلِكَ يكون بِالدَّلِيلِ، وَكَذَلِكَ الامتزاج والانفصال، ليعلموا تعنتهم. وَيُقَال: لم يعاينوا شَيْئا ممتزج من خير وَشر؟ وَلم يرد لكم خبر يحْتَمل الصدْق؟

فَإِن قَالَ: علمنَا بالأدلة أَن شَأْن الْأَشْيَاء التَّفَرُّق وكل شَيْء يرجع إِلَى أصل جوهره.

... يُقَال: بل شَـــأْنهمْ الاجتماع؛ فمنتهى كل على أصـــل جوهره، وَإِذا كَانَ وَقع هَذَا قد اجْتمع، فَاجْعَلْ ذَلِك أبدا كَذَلِك، وَيُقَال: إِذْ التَّفَرُّق تبدد والاجتماع تَأَكد وُقُوعه، لم لَا كَانَ شَأْنهمْ الاجتماع؟! وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه.

وَلَو جَازَ تثبيت مَا لَا شَاهد لَهُ فِي الشَّاهِد مَعَ كَونه من جوهره لجَاز القَوْل بِفعل الْحَواس على الْمَعْرُوف أَو الدَّرك بأضداد مَا بِهِ الدَّرك!...

وَكَذَلِكَ من قَوْلهم (إِن كل حاســة لَا تدْرك مَا تُدْرِكهُ الْأُخْرَى) ثمَّ فِيمَا سمع قَالَ سَمِعت، أَو فِيمَا رأى قَالَ رَأَيْت، وَمَا قَالَ بِهِ رَأَيْت وَسمعت غير الَّذِي بِهِ سمع وَرَأى، وَذَلِكَ جَوَاب بِمَا لم يدْرك.

وَسُئِل – أي: الثانوي– عَن سَـواد الظلمَة إِذا زيد على سَـواد النُّور، وَهل زَاد فِي السـوَاد شَـيْئا؟ فَإِن قَالُوا: لَا، صيروا مَا كثر هُوَ الَّذِي لم يكثر، فَإِن قَالُوا: ازْدَادَ، قيل: أهوَ النُّور أَو الظلمَة أَو غَيرهمَا؟ فَإِن قَالَ بالأولين فازداد النُّور أَو الظلمَة، وَذَلِكَ بعيد؛ إِذْ يزْدَاد كل وَاحِد مِنْهُمَا بالجوهر الآخر، وَإِن قَالَ: غَيرهمَا، أثبت للآمرين غيرا.

ثمَّ مَا يدريهم أَن لَيْسَ فِي النُّور أَو الظلمَة زِيَادَة على تِلْكَ الْأَجْنَاس الْخَمْسَـــة؟ وهم لَا يعلمُونَ بِجَمِيعِ أَجزَاء الجنسين بِمَا لَا نِهَايَة لكل وَاحِد، فَإِن ادّعى الاستدلال بِالشَّاهِدِ على الْغَائِب أبطل قوله بالتفرق وارتفاع النِّهَايَة، لِأَنَّهُ لم يشْـهد ذَلِك، فَإِن قَالَ: علمنَا بالرسـل، قيل: إِذْ كَانَ الرُّسُـل من أَجزَاء النُّور والظلمة مَانِعَة، فَمَا يدريكم أَن يكون الظلمَة منعت وسـترت أغيارا فيهمَا غير الْخمس فَلم يعلم؟ وَإِن زعم فِي الأول أَنه يدْرك بِكُل حاسـة مَا يدْرك بغَيْرهَا فَبَطل قَوْلهم خمس حواس، وَحصل على الْوَاحِد.

ثمَّ مَوْجُود الْعَجز مَعَ السّمع وَكَذَلِكَ سَائِر ذَلِك فَثَبت بِهِ الاختلاف.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

ثمَّ عورض بحواس الظلمَة، إِنَّهَا إِذا أدْركْت مَا أدْرك حواس النُّور، وكل شَيْء على مَا هُوَ عَلَيْهِ، كَيفَ صَار أحد الإدراكين خيرا وَالْآخر شرا؟!

ثمَّ عَارض بِالْعَفو عَن الذَّم: إِنَّه فعل مَنْ؟ فَإِن قَالَ: فعل النُّور، فَهُوَ نفع عدوه وَذَلِكَ شَرّ، وَإِن كَانَت من الظلمَة، فقد عَفا فَهُوَ خير، وَالْأَصْل إِنَّا نجد فِي الشَّاهِد جَاهِلا يعلم ومخطئا يندَم وقائلا يرجع عَن قَوْله، فَأَما إِن كَانَ الثَّانِي هُوَ الأول فَيثبت الفعلان المتضادان عَن وَاحِد، وَمن غَيره فَتَبت كذب الْخَيْر بالوجوه الثَّلَاثَة وَبِاللَّهِ التَّوْفِيق)[١]

هذا النقل بطوله يظهر وجوها متناقضة في القول بالاثنين وامتزاجهما، أو وصفهم لحالة الاثنين ودعوى فعلهما أو قدمهما، على ما تقوله المنانية، وهو أصل قول كل فرق الثنوية، وفساده فساد لفروعه، أو الاختلاف حوله.

ثَانِيًا: مقالة الديصانية ونقدها [٢]

قَالَ الشَّيْخ الماتريدي رَحمَه الله: (وَقَول الديصانية مثل قَول المنانية فِي الْأَصْل، لكِنهمْ قَالُوا: النُّور بَيَاض كُله والظلمة سَواد كلهَا، والنور حَيّ هُوَ الَّذِي مازج الظلمَة وَهِي ميتَة لما وجد من خشونتها فِي الْجِهَة الَّتِي تَلقاهُ، فَأَرَادَ الممازجة ليدبر تدبيرا يلين، وَقد يخشن اللين كَمَا يخشن الْحَدِيد عَن الْمِنْشَار إِذا نقل بعض عَن بعض بالمبرد، فَإِذا ذهب الشق واستوت أجزاؤه لَان. وَقَالَ بَعضهم: لَا بل تأذى بهَا فَدَفعهَا عَن نَفسه فمازجها كمن يبْلى بالوحل إِنَّه إِذا تكلّف الْخُرُوج يزْدَاد فِيهِ ولوجا، وَالْحَرَكَة تكون من النُّور والسكون من ضِدّه إِذْ هما متضادان، فأوجبوا أصلين نورا

(١) بطوله من التوحيد (ص ١٦٠ – ١٦٣).

(٢) الديصانية نسبة إلى ديصان اسم نهر ولد عليه، وكان قبل ماني (في القرن الثاني الميلادي)، ومذهبهما متقاربان، وله كتب في مذهبه. كذا من الفهرست لابن النديم (ص ٤٥٩) وينظر: المغني (٢٠/٥)، الملل والنحل (ص ٦٣٨)، تمهيد الأوائل للباقلاني (ص ٨٨).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

وظلمة وفرعين حَرَكَة النُّور وحسه وَسُكُون الظلمَة وَعدم الْحس، من غير أَن يبينوا شَيْئا سوى النُّور والظلمة) [١] فكان قول الديصانية على خلاف قول المنانية حيث فضلوا النور وجعلوا منه الحركة والحياة.

ولما كانت فرقة الديصانية متقاربة مع فرقة المانوية في مقولاتها تابع الشيخ بذكر ردوده التي تناسب الفرقتين، فكان مما أضافه إبطالاً لقول الديصانية، وتحقيقا لفساد قول الطائفتين، ما يلي:

قال: (لَو يجب القَوْل بالإثنين ليجب القَوْل بالأربع نَحْو الطبائع، إِذْ هِيَ متضادة كل يضر الْكل، وَلَو كَانَ بِهَذَا يَقُول بالأربع ليجب القَوْل بالست بِمَا لَا يَخْلُو شَيْء قَائِم عَن جِهَات سِتّ، وَذَلِكَ يُوجب القَوْل بالسابع لما كَانَ حَامِل تِلْكَ الْجِهَات لَا يُوصف بِجِهَة سابقها، أَو بالخمس بِمَا كَانَ الَّذِي فِيهِ اجتماع تِلْكَ الطبائع هُوَ الْخَامِس لَا يُوصف بَحر وَلَا برد، وَلَو كَانَ كَمَا تَقول الثنوية ليجب القَوْل بالثالث؛ لما كَانَا وَلم يكن الْعَالم وَلَا خير وَلَا شَرّ، ومحال كَون متبائنا بِنَفسِهِ ممتزجا بِنَفسِهِ لَا يُوجب الِاجْتِمَاع والتناقض، ثَبت كَون ذَلِك بغَيْرهَا، وَبِه كَانَ كل خير وَشر، فَيبْطل قَوْلهم من حَيْثُ راموا إِثْبَاته)[٢]

كما أشار لهم بما يمنع هذا التسلسل المبطل لقولهم بالاثنين، وهو يظهر فساد المنشأ الذي حملهم على قولهم، فقال: (القَوْل بِالْوَاحِدِ لَا يضْطَر صَاحبه إِلَى القَوْل بآخر بِوَجْه، وأصل ذَلِك: أَن هَؤُلَاءِ قوم لم تبلغ عُقُولهمْ الْمبلغ الَّذِي يدْرك بِهِ حِكْمَة الربوبية فِي الْأَشْيَاء، وظنوا أَن يكون الرب على صفتهمْ من الْحَاجَات والشهوات وَاحْتِمَال الْآفَات وشوائب العاهات، فقدروا أَفعاله بِالَّذِي علمُوا الْحِكْمَة بِأَفْعَال أنفسهم، وَلَو تأملوا مَا هم فِيهِ من الضرورات السواتر الْمَانِعَة عَن الْإِحَاطَة بالأشياء ثمَّ بمصالح أنفسهم الَّتِي فِي ذَلِك جلّ كدهم، وجهدوا لعلموا أَن الْجَهْل هُوَ الَّذِي سدهم عَن إِدْرَاك الْحِكْمَة فِي ذَلِك، وأحق النَّاس بِهَذَا هم؛ إِذْ زَعَمُوا أَن الْعَالم إِنَّمَا هُوَ امتزاج النُّور والظلمة، فَمَا من جُزْء من أَجزَاء النُّور إِلَّا وَهُوَ مشوب بِجُزْء من أَجزَاء الظلمَة، والظلمة هِيَ الساترة، ثمَّ هِيَ الْقَاهِرَة للنور، فَمَا من

(١) التوحيد (ص ١٦٤).
(٢) التوحيد (ص ١٦٥).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

خير يُرْجَى بدؤه مِنْهُ إِلَّا والظلمة تقهره وتستره عَن التجلى لأهل الْمَذْهَب، فَأنى لَهُم الْعلم وَالْوُقُوف على طَرِيق الْحِكْمَة حَتَّى يدعونَ فِي الآخر دَعْوَى بشر؟)

قال: (وَالْعجب أَن نورهم مَعَ قِيَامه بِنَفسِهِ وصفائه عَن شوائب الظلمَة لم يعلم مَا عَلَيْهِ الامتزاج من الضنك والضيق وَمن الْجَهْل وَالْعجز ثمَّ يُرْجَى بِجُزْء مِنْهُ عِنْد خُرُوجه عَن جوهره ووقوعه فِي يدى عدوه أَنه يُطلقهُ على الْحِكْمَة الَّتِي لم يبلغهَا هُوَ عِنْد تَمَامه! وأحق من لَا يدعى الْحِكْمَة وَلَا يناظر أَهلهَا وَلَا يشرع فِيهَا الثنوي؛ لِأَنَّهُ يرجع إِلَى جوهرين عِنْد نَفسه شَرّ وَخير وَكَذَا كل أحد عِنْده، وَأما إِن كَانَ الشَّرْع فِيهَا بجوهر النُّور وَكَذَلِكَ من يكلمهُ فِيهَا فهما عِنْدهم حكيمان لَا يخفى عَلَيْهِمَا شَيْء، لَا معنى لكليهما وهما بأنفسهما ذَلِك أَو جَوْهَر الظلمَة ومحال احتمالهما الْحِكْمَة أَو أَحدهمَا جَوْهَر النُّور وَالْآخر هِيَ الظلمَة لَا يحْتَمل ذَا الْجَهْل وَلَا الآخر الْعلم فَيكون التَّكَلُّم عَبَثا لَا معنى لَهُ، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه)[1]

فإذا كان يفقد العلم بما يستقبل فكيف يوصف بالحكمة فضلاً عن أن يناظر فيها!

ومما ردّ به على الديصانية في إنكارهم خروج الشيء من لا شيء، قوله: (وَلَو علمُوا أَن القَوْل بمبادئ الْعَالم، على مَا عِنْدهم فِي الْخُرُوج من التَّصَوُّر فِي الْوَهم، مثل الَّذِي أَنْكَرُوا، أَو خُرُوج مَا مَعَهم من الرّوح وَالْعقل والحواس، أَو خُرُوج حكمهم عَن التَّصَوُّر فِي الْوَهم، لما أَنْكَرُوا.

ثمَّ لَو علمُوا أَنهم شهدُوا فعل الضُّعَفَاء الْجُهَّال بِأَنْفسِهِم على مَا علمُوا بالْخبر أَنهم ثمَّ كَانُوا لعلموا أَن الْأَشْيَاء من غير شَيْء أَحَق أَن تنْسب إِلَيْهِ من بِهِ جملَة الْعَالم.

---

(١) التوحيد (ص ١٦٦)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

ثمَّ لَو علمُوا غناهُ وَقدرته وتعاليه عَن صفة الْخلق لم تضق قُلُوبهم عِنْد قُصُورهَا عَن دَرك الْحِكْمَة فِي خلقه، على الله نتوكل وَبِه نستعين)[١] وهذا النقد لما عليه الديصانية يدل على أن القول بقدم الاثنين ظاهر الفساد، سواءً كانت الغلبة للنور أو للظلمة، بل كل ما استدلوا به أو تصوره يدل على قدم الاثنين فإنما حقيقته يدل على أن مردهما لفاعل واحد مختار.

ثَالِثا: مقالة المرقيونية ونقدها [٢]

قال الإمام الماتريدي في وصف أقوالها: (والمرقيونية: قَالُوا: بعلو النُّور وسفول الظلمَة وبمتوسط بَينهمَا لَيْسَ بِنور وَلَا ظلمَة، وَهُوَ الْإِنْسَان الحساس الدّراك، وَالْإِنْسَان عِنْدهم حَيَاة فِي الْبدن، وَأَن هَذِه الثَّلَاثَة كَانَت مُتَفَرِّقَة فامتزجت وَأَن كل جنس مِنْهَا يحاذى الَّذِي يَلِيهِ كمحاذاة الشَّمْس الظل نَحْو أَعلَى الْمُتَوَسّط يحاذى النُّور وأسفله الظلمَة، والجوهران عِنْد الْأَوَّلين، كَذَلِك فِي التحاذي)[٣] .

(١) التوحيد (ص ١٦٩). ونقل الإمام الماتريدي هنا واقعة عن جَعْفَر بن حَرْب: أَنه سَأَلَ ثنويا عَمَّن قتل آخر ظلما ثمَّ اعتذر إِلَيْهِ وَأقر بالإساءة؟ فألزمه أَن الثَّانِي خير، وَلَو كَانَ من غَيره جَوْهَر الأول كَانَ كذبا من النُّور وَهُوَ شَرّ، فَكتب ذَلِك إِلَى رَئِيس لَهُم، فَكتب الرئيس مجيبا: إِن ذَلِك كمن ينفح دَابَّته وَيعْتَذر هُوَ! فَقَالَ جَعْفَر: إِنَّمَا ذَلِك توجع مِنْهُ وَلَو اعتذر فِي الْحَقِيقَة كَانَ جَاهِلا، إِلَّا أَن يكون الاعتذار من تقريبه الدَّابَّة إِلَيْهِ. فَأسلم الرجل قال الماتريدي: (وَحقّ لَهُ أَن يسلم وَمَا ذكر ابْن حَرْب لَازم).

(٢) المرقونية: أصحاب مرقيون وهم قبل الديصانية وهم طائفة من النصارى أقرب من المنانية والديصانية وزعمت المرقيونية أن الاصلين القديمين النور والظلمة وأن ها هنا كونا ثالثا مزجها وخالطها... واختلفوا في الكون الثالث ما هو؟ فقالت منهم طائفة: هو الحياة وهو عيسى وزعمت طائفة: أن عيسى رسول ذلك الكون الثالث. كذا في الفهرست (ص ٤٧٤). وفي المغني (١٨/٥) : أن مرقيون ممن لقي بعض تلاميذ المسيح وأخذ عنه. وينظر: الملل والنحل (ص ٦٤٣)، الفصل (٣٦/١).

(٣) التوحيد (ص ١٧٠).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

قال أيضا في وصف المتوسط بين النور والظلمة: (ثمَّ لَا يَخْلُو الواسط من أَن يكون تَدْبِير كَانَ مِنْهُمَا أَمر الْعَالم أَو على الاجتماع حدث مِنْهُ)(١)

فبيّن رحمه الله: أن المانوية والديصانية متساويين في أصل القول بالنور والظلمة، لكن خلافهما في تقديم وعلو أحدهما، فالمانوية فضلت الظلمة بجعلها حساسة حيّة، والديصانية فضلت النور بكونه حياً تصرّف في الظلمة، وشاركتهم المرقيونية إلا أنها زادات المتوسط الثالث وهو ما تميزت به الفرقة عن الثنوية وابتعدت به عنها إلى أن شابهت المثلثة النصارى.

فاتجه نقده لقولهم بالواسط بين الاثنين، الذي هو أهم ما أضافته هذه الفرقة على مقولات الثنوية، فقال: (فَإِن كَانَ (أي الواسط) بِالتَّدْبِيرِ بَطل الامتزاج، وأنى يَقع وَهُوَ بَين النُّور والظلمة! والظلمة من شَأْنهَا التسفل وَمن شَأْن النُّور الْعُلُوّ، وَبَينهمَا فاصل يمْنَع إِلَّا أَن يكون بِالتَّدْبِيرِ جمع بَينهمَا وامتزج هُوَ بهما، فَكَانَ أصل كل شَرّ إِذْ كَانَ من الامتزاج، وَلَوْلَا أَنه مزج بَينهمَا مَا وجد أَحدهمَا سَبِيلا إِلَى الآخر، فَيصير الْأَمر إِلَى أَن مُدبر الْخَيْر وَالشَّر وَاحِد.

وَإِن كَانَا هما غلبا بالطبع وقهرا الواسط حَتَّى امتزجا فَإِذا لم يَنْفَعهُ حسه ودركه؛ إِذْ صَار تَحت قهر ذِي الطَّبْع، فكونه واسطا لَا معنى لَهُ، أَو حصل الْأَمر على النُّور والظلمة.

ثمَّ قَالُوا: جعلُوا الواسط متناهيا والآخرين غير متناهيين، والمتناهي تَحت غير المتناهي، لِأَنَّهُ كالمقصر عَن تَمام مَا لَيْسَ بمتناه، كالقصير من الطَّوِيل، وَالْإِنْسَان إِن كَانَت الْحَيَاة الَّتِي فِي الْبدن فَهِيَ محسه للبدن مستعملة لَهُ، فَيجب أَن يكون الواسط هُوَ الَّذِي لَهُ تَدْبِير العالي، والسافل وَهُوَ الْمُسْتَعْمل لَهما، فَيصير الْإِلَه فِي الْحَقِيقَة وَاحِدًا، أَو يبطل الامتزاج، وَمَا ذكر من الخيال!

ثمَّ إِشَارَته إِلَى الامتزاج: وَهِي حَيَاته خطأ؛ إِذْ لَا إِنْسَان يعرف تَدْبِير ابتدائه، وَلَا أصلح مَا فسد مِنْهُ، وَلَا دفع مَا حل بِهِ؛ ثَبت أَن الْمُدبر وَاحِد، وَهُوَ غير الَّذِي ذكر، وَأَن الَّذِي ذكر تَحت تَدْبِير الْوَاحِد .

---

(١) التوحيد (ص ١٧٢).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

ثمَّ لَا فرق بَين أَن يحدث مزجاً لم يكن لَا عَن أصل هُوَ امتزاج، وَبَين أَن يحدث لم يكن لَا عَن أصل الْبَيْنُونَة.

ثمَّ لَا فرق بَين إِمْكَان تغير قد تمّ إِلَى احتمال الْحَوَادِث بعد أَن لم تكن كَذَلِك بقدرة قَادر، وَبَين أَن يكون الْحَوَادِث بِهِ، لَا يقلب الْقَدِيم إِلَى معنى الحَدِيث، إِذْ هما جَمِيعًا فِي الْبعد عَن الْبَصَـــر فِي الْوَهم وَاحِد. وَبِاللَّهِ المعونة والنجاة) [١]

وعليه، فما أضافته فرقة المرقونية من القول بالواسط الثالث يفسد القول بقدم الاثنين، وذلك يعود عليه بالفساد ، فإن التوســط لا يكون بين القديم والمحدث، لتناقضــه في التدبير والتناهي ونحوها من الصــفات المتغايرة بين القديم والمحدث، إلا أن يكون بمعنى أن الواحد القديم يخلق الاثنين، وحدوثهما لا يمنع حدوث غيرهما، فبطلت القســمة إلى ثلاثة، وهو لازم للنصارى أيضاً في إبطال امتزاج اللاهوت بالناسوت أو واسطة الابن مع أبيه وإثبات قدمهما.

المبحث الرابع: موقف الإمام الماتريدي من المجوس.

تحدث الإمام الماتريدي عن المجوس باعتبارهم طائفة مســتقلة عن الثنوية، وإن كان أصــل مقالة الديانتين: القول باثنين، إلا إن التكوين الفكري للمجوس مغاير عنه في الثنوية، قال الإمام الماتريدي: (الْمَجُوس قد استجازوا حدث الْعَالم لَا عَن شَيْء وأصل، وَإِنَّمَا عظم عِنْدهم وصف من مِنْهُ الْخيرَات بِفعل الشَّرّ ثم إنهم لم يلزموه فعل إله الشَّرّ ولكن صـيروه أمه، إِذْ الفكرة الردية شَـرّ وَمَا حدث وَهُوَ إِبْلِيس شَـرّ وَكَانَ مِنْهُ الْأَمْرَانِ جَمِيعًا وَهُوَ السَّبَب الَّذِي دعاهم إِلَى القَوْل بإثنين)[٢]

وفصـل هذا الأمر بقوله: (قَالَت الْمَجُوس أعجب الله حسـن خلقه فتخوف مَا يضـاده فِيهِ فتفكر فِي ذَلِك فكرة فَحدث مِنْهَا إِبْلِيس وَقَالَ بَعضـهم: أَصَـابَته بعينه فَالْتَفت وَرَاءه فَرَأى إِبْلِيس فَصَـالحه على أَن يمهله إِلَى مُدَّة ووادعه

(١) التوحيد (ص ١٧٢).
(٢) التوحيد (ص ١٧٣). ونسخة تحقيق أوغلي (ص ٢٥٧).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

على ذَلِك حَتَّى إِذا مَضَت الْمدَّة أهلكه الله فَكَانَ من إِبْلِيس كل شَرّ وَمن الله كل خير)[١] وقال : (فإِبْلِيس حدث من تِلْكَ الفكرة الردية، فخلق هُوَ شَرّ الْعَالم وَالله خَيره من غير أَن كَانَ لله قدرَة على خلق شَيْء من الشَّرّ وَالْفساد وَنَحْو ذَلِك، أَو لإبليس قدرَة على خلق شَيْء من الْخَيْر وَالصَّلَاح، فَقَامَ الْعَالم بهما، وَبِهَذَا كُله خالفوا بِهِ أهل الْأَدْيَان)[٢]

فأسس الإمام الماتريدي نقده لمقالة المجوس بناءً على ما أوضحه قبل ذلك من تهافت قول الثنوية، والذي يشترك معهم المجوس به من القول بالاثنين، ويختلفون بماهيتهما وأزليتهما.

فبدأ بمقارنة بين الثنوية والمجوس، فقال بعد أن حكى قول المجوس : (وَهَذَا الَّذِي حكوا إِن كَانَ هُوَ قَوْلهم فِي الْحَقِيقَة، فهم شَرّ من جَمِيع الثنوية؛ لِأَن الثنوية قَالَت بإثنين لما رَأَوْا خلق الشَّيْء لَا عَن شَيْء غير مُتَصَوّر فِي الْوَهم عظم عَلَيْهِم القَوْل بِحَدَث الْعَالم لَا عَن شَيْء، ثمَّ رَأَوْا الْعَالم مُشْتَمِلًا على خير وَشر، مَوْصُوفا كل من فعله الْخَيْر وَالْعدْل بِالصِّفَاتِ المحمودة، وَمن فعله الشَّرّ والجور بِالصِّفَاتِ المذمومة، استعظموا نسبتهما إِلَى الْوَاحِد، فَيكون وَاحِدًا مَحْمُودًا مذموما بِمَا عَلَيْهِ الْعرف فَقَالُوا بإثنين قديمين.

وَالْمَجُوس قد استجازوا حدث الْعَالم لَا عَن شَيْء وأصل! وَإِنَّمَا عظم عِنْدهم وصف من مِنْهُ الْخيرَات بِفعل الشَّرّ ثم إنهم لم يلزموه فعل إله الشَّرّ ولكن صيروه أمه، إِذْ الفكرة الردية شَرّ، وَمَا حدث وَهُوَ إِبْلِيس شَرّ، وَكَانَ مِنْهُ الْأَمْرَانِ جَمِيعًا، وَهُوَ السَّبَب الَّذِي دعاهم إِلَى القَوْل بإثنين، فتناقض قَوْلهم)[٣] .

وبهذا يظهر الفرق الفكري بين المقالتين، وهو القول بجواز حدوث الشيء عن لا شي أو استحالته.

---

(١) التوحيد (ص ١٧٢).
(٢) التوحيد (ص ٣١٤).
(٣) التوحيد (ص ١٧٣)

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

وقد أبطل منشأ القول بالاثنين عند المجوس وتسلط إبليس بقوله: (مَعَ مَا لَا يُؤمن مِنْهُ حُدُوث الْفِكر وقتا بعد وَقت، فَيكون جَمِيع الشَّرّ بذلك، وَإِن أُرِيد إِحَالَة ذَا دلّ وجوده مرّة على دفع الإحالة، إِلَّا أَن يَقُول بِالْخَيرِ فَلَعَلَّ بداه عَن الفكرة الَّتِي هِيَ شَرّ على أَنه إِذا وادعه على التّرْك إِلَى تِلْكَ الْمدَّة، فَأَما أَن لم يعلم أَنه يعْمل مَا يعْمل بِهِ الشَّرّ وَالْجهل شَرّ فَهُوَ شَرّ آخر، أَو علم فَتَركه على مَا علم من الْفساد بِهِ فَذَلِك مِنْهُ الشَّرّ.

وَمثله إِمَّا أَن يكون علم من قبل مَا يعْمل فكره ففكر على العلم بِمَا يكون مِنْهُ وَهُوَ شَرّ، وَإِمَّا لم يعلم وَالْجهل شَرّ.

ثمَّ لَا يَخْلُو من أَن يكون مِنْهُ وَهُوَ شَرّ، وَإِمَّا لم يعلم وَالْجهل شَرّ.

ثمَّ لَا يَخْلُو من أَن يكون قَادِرًا على منع إِبْلِيس وقهره أَو لَا، فَإِن قدر ثمَّ أمهله ليفسد الْخلق فَهُوَ شَرّ عِنْدهم، وَإِن لم يقدر فَلَا يكون الْعَاجِز رب الْعَالمين.)

فأبطل الفكرة الردية باحتمال حدوث مثلها وتسلسل الأفكار، وهذا مبطل للانقسام لاثنين!، وما في دلالة العلم من استحقاق الإلوهية.

ثم استطرد بدلالة التغالب بين الشر والخير، وهي شبيهة بدلالة التمانع المانعة من وجود إلهين اثنين، فقال: (... ثمَّ علم أَن إِبْلِيس عِنْد الْمدَّة يفي لَهُ بِالَّذِي وعد، وَفَاء الْوَعْد خير وَحقّ، فَإِذا يكون من الشَّرّ خير ذَلِك مَعَ مَا كَانَ هَذَا لَازِما لَهُ إِنَّه إِذا كَانَ مِمَّن هُوَ أصل الْخَيْر يجِيء الشَّرّ فنعكس عَلَيْهِم ونجعل كل خير من إِبْلِيس وكل شَرّ من غَيره!

وَبعد؛ فَكيف يَأْمَن بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ فِي الْوَقْت الَّذِي لم يكن لإبليس غير نَفسه عون، وللذي بِهِ كانَ كل الْأَشْيَاء أعوان !

ثمَّ اخْتَلَط خلقه الَّذين هم أعوانه بالذين هم أعوان الله فِي مَنعهم عَن المعونة عَلَيْهِ! جلّ الله عَمَّا وَصفه الْمُلْحِدُونَ.

وَإِن قَالُوا الْمُوَادَعَة كَانَت لبَعض الْمصَالح، فَمثله الْهَوَام الضارة والأشياء المؤذية.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

وَبعد؛ فَإِن تخوفه من يضـاده يُوجب الْجَهْل بِأَنَّهُ رب كل شَـيْء، وَكَذَلِكَ إِصَـابَة الْعين فَإِذا ضـرّ بِهِ الْعين، وَمن تقهره الْعين وتزيل قدرته وتدفع علمه فَهُوَ رب بِغَيْرِهِ لَا بِنَفسِـــهِ، خَالق بِغَيْرِهِ، فَيلْزم القَوْل فِي معبودهم إِنَّه عبد لَا معبود).

ثم بين حكمة الشر في الخلق فقال: (ثمَّ لَا شَيْء من تِلْكَ الْجَوَاهِر المؤذية إِلَّا وَهِي تَنْفَع خلقا فَلَا تضر وَلَا تؤذي لأنفسها وَلَكِن بمدبر حَكِيم عليم جعلهَا بِحَيْثُ تؤذى أحدا وَتَنْفَع آخر، ثَبت أَن القَوْل بانفراد منشئ الشَّرّ بعيد.

ثمَّ إِن لم يكن فِي خلق الشَّيْء من غير شَيْء إِلَّا خُرُوجه من وسع الخلق وارتفاعه عَن التَّصَوُّر، فَلَا أحد امْتنع عَن القَوْل بتحقيق مثله، لِأَن إنْشَـاء الْجِسْـم وَكَونه فِي الْأَرْحَام بالطبائع وحدوثه بحركات النُّجُوم أَو خُرُوج الْعَالم عَن هَذَا الطَّبْع وامتزاج النُّور والظلمة ثمَّ التباين، خَارج عَن الْوَجْه الَّذِي ذكر.

على أَن حَقِيقَة كل شَـيْء من تَأمله كَذَلِك يجده لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي النُّطْفَة وَلَا فِي جَمِيع الأغذية وَلَا فِي الْأَرْحَام شـي من مَعَاني الْبشـر، ثمَّ مِمَّا لَهُ من الْعقل والسـمع وَالنَّظَر فَإِنَّمَا ذَلِك خَارج عَن ذَلِك بِتَقْدِير عليم حَكِيم، وَكَذَلِكَ جَمِيع الطبائع الْمُخْتَلفَة أَو جَوَاهِر الْخَيْر وَالشَّـــر لَو خلى بَينهَا وَبَين عَملهَا مَا ظهر بهَا جَوْهَر وَلَا يُمكن بهَا خلق، فَالْقَوْل بالكون بِمثلِهِ أبعد عَن التَّصَـوُّر فِي الْعقل، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه) كما بين رحمه الله وجوه أخر من الحكم في خلق الأشياء كما سبق بيان شيء منه في إبطال قول الثنوية، مما أغنى عن إعادة مثله.

ولذا، لما كان قول المجوس بالاثنين كقول الثنوية به وتسلط أحدهما على الآخر أغنى عن إعادته، واكتفى بإبطال ما انفرد به المجوس من خرافة تسلط إبليس، وأن هذا لا يمكن أن يتم بالقول إله قادر عليم حكيم.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

الخاتمة

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد؛ فقد تحصّل موقف الإمام الماتريدي من الثنوية والمجوسية من خلال المباحث السابقة، وكان من نتاجه مما لم يعبر صراحة فيه ما يلي:

- تهيؤ الإمام الماتريدي للرد على الثنوية والمجوس، وتحصيله للأدوات العلمية التي أظهرت تميزه في الردود.
- اضطراب المقالات الثنوية والمجوسية وعدم قيامها على معيار علمي يتم التناظر حوله.
- أن القول بأصلين فاعلين أزليين متهافت الحجة، وليس فيه إلا الألفة والتقليد عمن سبق.
- أن مقالة الثنوية والمجوس لا تستقيم في الفكر، ولا يتم بها المعاش الحياتي، فغايتها تفكير خيالي.
- أن شرح وتفصيل مقالة القول بالأصلين كاف في بيان تهافتها، ومن أهمها: إنكار صدور الشي من لا شيء وأزلية الاثنين، وإنكار الواحد الأزلي، أو القول بأن الشر لا يصدر عنه، أو القول بامتزاج الاثنين وتولد العالم الخارجي منهما! والتي هي عماد قول الثنوية والمجوس.
- أن الافتراق حاصل بين الثنوية والمجوس، وكلُ منهما له مقالات وافتراق.

هذه من الجمل التي تحصلت بالبحث، وما نطق به البحث من تفاصيل المحاجة الظاهرة فتعرف في ثناياه.

وكما يوصي البحث تعميق الدراسة لموقف الإمام الماتريدي من المقالات، ولاسيما مقالة المعتزلة ورجالاتها في زمنه.

والله أسأل أن يغفر لنا وللإمام الماتريدي، وأن يبارك في هذا البحث وينفع به، وصلى الله وسلم على نبينّا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

موقف الإمام الماتريدي (ت ٣٣٣هـ) من الثنوية والمجوس –دراسة تحليلية–

The position of the Imam al-Matridi (d.٣٣٣ AH) on the dynasticism and the Maji

"An analytical study"

Dr. Abdul Ilah bin Abdulaziz Al-Tuwaijri

Associate Professor, Department of Contemporary Belief and Doctrines, College of Sharia and Islamic Studies, Qassim University

Research Summary. The paper sheds light on the position of the Imam al-Matridi from the dynasticism and the magi, through an exploration of his description and criticism of them, in an analytical way, which aims to show and nullify the articles of dualism and the magi. And you get from the results of the research: the ability of the Matridi to religious debate and its distinction in the presentation and criticism of religions, and that dualism and the Magi are two different religions in the view of the Matredi, and that the explanation of their article is sufficient to nullify it

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

أهم المراجع والمصادر

- الأنساب السمعاني، ت. المعلمي ط. دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٩٧هـ.
- أحكام أهل الذمة الحافظ ابن القيم، ت.د.صبحي الصالح، ط.دار العلم للملايين.
- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين الفخر الرازي ت.النشار، ط. دار الكتب العلمية.
- إمام أهل السنة والجماعة أبو منصور الماتريدي وآراؤه الكلامية، د.علي المغربي، ط.مكتبة وهبة، القاهرة، ط.الثانية ١٤٣٠هـ.
- البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان أبو الفضل السكسكي الحنبلي، ت.د.بسام العموش، ط. مكتبة المنار الأردن، ط. الثانية ١٤١٧هـ.
- تاريخ ابن خلدون (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر) ت.خليل شحادة، ط.دار الفكر ط. الثانية ١٤٠٨هـ .
- تأريخ المذاهب الإسلامية للإمام أبي زهرة، ط.دار الفكر العربي القاهرة. ط.٢٠٠٩.
- تأويلات أهل السنة للماتريدي. تحقيق د. باسلوم. ط. دار الكتب العلمية، بيروت ط.٢٠٠٥م.
- تبصرة الأدلة في أصول الدين أبو المعين النسفي، ت. كلود سلامة، ط. المعهد العلمي الفرنسي، دمشق ١٩٩٠م.
- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، الباقلاني، ت.د.الخضيري ود. أبوريدة ط.دار الفكر العربي.
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت.دزالحمدان وآخرون، ط. دار العاصمة الرياض، ط.الثانية ١٤١٩هـ.
- جامع البيان في تأويل آي القرآن للإمام الطبري، ت. شاكر، ط. الرسالة، ط. الأولى ١٤٢٠هـ
- السنن للإمام أبي داود، ت. محمد محي الدين عبدالحميد، ط. المكتبة العصرية صيدا، مذيل بحاشية ابن القيم.
- السنة الحافظ ابن أبي عاصم، ت. الألباني، ط. المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ.
- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار الإمام الشوكاني، ط. دار ابن حزم ط. الأولى.
- صحيح الجامع الصغير وزياداته الإمام الألباني، ط. المكتب الإسلامي.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٥)، ص ص ٣٧٢٢ - ٣٧٧٠ (رجب١٤٤٢هـ / مارس٢٠٢١م)

- ظهر الإسلام، أحمد أمين، ط.لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٦٤هـ.
- ضحى الإسلام أحمد أمين ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر ط.الثانية ١٣٥٢هـ.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل أبو محمد ابن حزم، ط.دار الخانجي، ط.بدون.
- الفهرست أبو الفرج ابن النديم ط.دار المعرفة بيروت، ط. الثانية ١٤١٧هـ
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون حاجي خليفة، ط.مكتبة المثنى بغداد، ١٩٤١م.
- كتاب التوحيد ت. د. فتح الله خليف ط. دار الجامعات المصرية.
- وطبعة ثانية: ت. د. بكر أوغلي ود.آروتشي، نشر. وقف الديانة التركي (إسام) ط. مكتبة الإرشاد ٢٠١٩م.
- لوامع الأنوار البهية الإمام السفاريني، ط. مؤسسة الخافقين دمشق، ط. الثانية ١٤٠٢هـ.
- الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات، الشمس السلفي الأفغاني ط. مكتبة الصديق، ط. الثانية ١٤١٩هـ.
- الماتريدية دراسة وتقويما، د. أحمد الحربي، ط.دار العصيمي، الرياض ط. الثانية ١٤٢١هـ.
- المبسوط شمس الأئمة السرخسي، ط. دار المعرفة بيروت، ١٤١٤هـ
- مقدمة ابن خلدون، للإمام عبد الرحمن بن خلدون، ط.دار الشعب، مصر.
- الملل والنحل أبو الفتح الشهرستاني، ت. د.محمد فتح الله بدران، ط. أضواء السلف.
- المغني في أبواب التوحيد والعدل القاضي عبدالجبار المعتزلي، ط. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، الجزء الخامس: ت.د. الخضيري، ط.١٩٦٥م.
- وفيات الأعيان ابن خلكان، ت. محمد محي الدين عبدالحميد ط.السعادة.